بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد لأمي الغالية الحنونة..

أبي الغالي أتمنى أن ينال هذا العمل الرضا و القبول منكم..

قال سبحانه { رب اغفر لي ولوالدي }..

دون لا أنسى أخواتي..

والأصدقاء والأحباب..

وإلى كل من لم تسع ورقتي ووسع قلبي..

كلمة شكر

"من اجتهد وأصاب فله أجران، ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد".

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه

تبارك الله ذو الجلال والإكرام

نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة.

ونخص بالذكر الأستاذة *بن مالك محمد حسان* الذي لم يبخل علينا بنصائحه و إرشاداته من خلال إشرافه على عملنا خطوة بخطوة وبكل جدية وتفاني. أشكرك أستاذي و أسأل الله وعز وجل أن يبارك في علمك وعملك وأتمنى لكي التوفيق.

ومن دون أن أنسى السيد الأستاذ ضو نصر الذي له كل الفضل في وضع الخطوة الأولى في انجاز هذا البحث من نصائح و إرشادات وتوجيهات كانت لها الأثر الكبير على بحثنا هذا.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من:

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

وشكر خاص لكل أصحاب مؤسسة الدراسة في بنك البركة وكالة الوادي الذين ساهموا في توفير المناخ المناسب لدراسة.

نشكر كل طلبة دراسات محاسبية وجبائية معمقة ونتمنى من الله عز وجل أن يسدد خطاهم إلى النجاح في الحياة العملية وأن تتوفر لهم كل الظروف لإنجاز مشاريعهم المستقبلية.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل إنسان ساعدنا من قريب أو من بعيد بنصيحة أو مقال أو كتاب.

شكرا..... شكرا ..... شكر.....

ضو عبد القادر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : دراسات محاسبية وجباية معمقة

من إعداد الطالب: ضو عبد القادر

تحت عنوان:

المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.2013/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ(سويسي الهواري /أستاذ محاضر (أ) _جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيـــــــــسا

الأستاذ (بن مالك محمد حسان /أستاذ مساعد (أ)_ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا

الأستاذ (قزون محمد العربي /أستاذ _جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مـن_____اقشا

السنة الجامعية 2013/2012

ملخــص الدراسة :

إن الشركات متعددة الجنسيات ترغب في أن تعرض أعمال كل فروعها وشركاتها التابعة بعملة الشركة الأم من اجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج، ولا يتسنى لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة . بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فان عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة، وتنشا عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركات التابعة بعملة دولة الشركة الأم، ولا بدا أن عملية الترجمة ضرورية لإعداد القوائم المالية الموحدة باعتبار أن الشركة الأم وفروعها هي كيان اقتصادي واحد. إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فان عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا انه نادرا ما تكون كذلك وذلك راجع إلى تغير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر في أسعار صرف مختلف العملات العالمية،مما اوجب البحث عن الحلول المحاسبية العلمية والصحيحة عند إجراء عملية الترجمة.

ولحل هذه المشكلة فقد لجأت المحاسبة الدولية إلى إنشاء معايير محاسبية دولية ومن اجل معرفة تقييم اثر تطبيق هذه المعايير على فاعلية الإفصاح المحاسبي عند إعداد وعرض القوائم المالية داخل المؤسسة بما يتماشى ومتطلبات السوق، فقد ارتأينا دراسة وتطبيق المعايير المحاسبية بصفة عامة والمعيار المحاسبية الدولي رقم 21 بصفة خاصة، وكانت الدراسة التطبيقية لهذه المعايير على بنك البركة الجزائري وكالة الوادي .

Résumé:

Les entreprises multinationales veulent présenter les résultats de toutes ses branches et ses filiales sont la devise de la société mère afin de faciliter la comparaison entre ces résultats, et peut pas se permettre uniquement aux états financier consolidés . Que les transactions en monnaie étrangère, le processus de traduction en devises ne comprend pas l'échange de monnaie réelle, et découlent du processus de gains ou les pertes résultant de la conversion de tous les comptes des filiales de la monnaie l'État de l'société mère, te doit traiter cette traduction est nécessaire pour la préparation des états financiers consolidés de la Compagnie de la mère et ses filiales sont une seule entité économique.

Si les taux de change fixe, le processus de conversion des états financiers ne sont appliquées que d'un processus mathématique simple, mais elle est rarement si bien et de voir les facteurs de changement de l'offre et la demande de devises sur les marchés financiers conduisant à un changement continu dans l'échange taux des devises mondiales diverses, qui a statué que la recherche de solutions et de la comptabilité scientifique correcte lorsque vous effectuez le processus de traduction .

Et résoudre ce problème ont approché l'International Accounting à l'établissement des normes comptables internationales et afin de savoir l'évaluation de l'impact de l'application de ces normes sur l'efficacité de l'information comptable dans la préparation et la présentation des états financiers au sein de l'institution en ligne et exigences du marché, avons-nous décidé d'étude et l'application des normes comptables en général, et la norme comptable internationale no 21, en particulier, a été l'étude et l'application de ces normes sur la Banque Al Baraka d'Algérie l'agence de el oued.

المقدمة العامة:

في ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطبقا لتوجه المؤسسات نحو الاندماجات والتكتلات كإحدى الاستراتيجيات المنتهجة وزيادة اتساع وانفتاح أسواق المال وتخطي المعاملات التجارية والمالية المجالين المحلي والإقليمي إلى العالمي أدى إلى تعاظم أهمية المحاسبة من خلال المعلومات المحاسبية التي توفرها لمختلف المستعملين خاصة في شكل قوائم مالية تستخدم على المستوى الدولي وهذا ما تجسده المحاسبة الدولية والتي من بين اهتماماتها المحاسبة عن التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية.

حيث أن أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل الكبرى التي تعاني منها المحاسبة سواء تعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية أو المالية حيث إن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية أدت إلى تطور التجارة الدولية بين الدول مما أدى إلى زيادة حجم العمليات المالية التي تتم بعملات أجنبية ، في نفس الوقت زاد حجم الاستثمار في المؤسسات التابعة الأجنبية أي التي تقع في دول تختلف عن المؤسسات القابضة أدى إلى نشوء مشكلة إعداد القوائم المالية الموحدة بعملة واحدة من خلال اختيار المؤسسة لسعر الصرف الذي سيتم اعتماده في عملية التحويل.

مما سبق فإن موضوع العملات الأجنبية يتطلب التعامل مع أمرين أساسيين هما:

1- كيفية معالجة العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة والتي تختلف عن العملة التي تستخدمها المؤسسة في مسك حساباتها.

2- في حالة تملك مؤسسة قابضة كمؤسسة تابعة أجنبية واختلاف العملة التي تمسك بها المؤسسة التابعة حساباتها عن المؤسسة القابضة فإن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب ترجمة القوائم المالية للمؤسسة التابعة إلى عملة المؤسسة القابضة.

ومن خلال الطرح السابق يمكن طرح الإشكال التالي:

- كيف تتم المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية؟

وللإجابة على الإشكالي الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

1) ما هو نظام النقد الدولي ؟ ما هي مخاطر سعر الصرف وتقنيات علاجها؟
2) كيف يعالج المعيار(IAS/ 21) محاسبيا تقلبات أسعار الصرف ؟
3) كيف تتم المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف في المؤسسة دراسة الحالة ؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضيات :

1- يعتبر النظام النقدي الدولي مجموعة الميكانيزمات والتطبيقات العملية التي تمكن من تحويل أسعار الصرف .ولأسعار الصرف مخاطر تؤثر على القوائم المالية يجب معالجتها.

2- يعالج المعيار(IAS/21) تقلبات أسعار الصرف وفق عدة طرق منها :طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة، طريقة البنود النقدية وغير النقدية، طريقة سعر الصرف الجاري، طريقة سعر الصرف المؤقت.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية أهمها :

- ✓ حداثة الموضوع وارتباطه بالتغيرات الاقتصادية الراهنة؛
- ✓ تعتبر المحاسبة الدولية أحد مظاهر العولمة الاقتصادية والمالية والمحاسبية في ان واحد،كما أنها أحدث فروع علم المحاسبة؛
- ✓ إمكانية اعتماد المحاسبية الجزائرية على بعض المعايير المحاسبية الدولية لتوقع دخولها المنظمة العالمية للتجارة

أهداف الدراسة:

يتناول الموضوع كيفية المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية وذلك من خلال إعداد قوائم مالية موحدة أي قبل الشروع في إعدادها وعرضها تتم ترجمتها إلى عملة معينة وبالتالي تكون المعلومة التي توفرها القوائم المالية جيدة وذات مصداقية حيث يمكن استخدامها من طرف مستعملي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة ورشيدة حيث ستكون دراسة الموضوع على مستوى المؤسسات التي لها تعاملات تجارية أو مالية مع الخارج.

أهمية الدراسة :

تقدم الدراسة أهم الإجراءات و الأسس و المبادئ التي تتم بها المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار وفق المعايير المحاسبية الدولية و ذلك من خلال دراسة المعيار المحاسبي الدولي و الذي ينص على آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

منهج الدراسة:

سنقوم بدراسة المعيار(IAS /21) والذي يهدف إلى معالجة القضايا المحاسبية الرئيسية وهي تحديد سعر الصرف الواجب استعماله وكيفية الاعتراف بأثر تغير سعر الصرف في القوائم المالية وبالتالي فالمنهج المعتمد هو المنهج الوصفي التحليلي أي استقراء نتائج البحث ليتم تعميمها وللإلمام بجميع جوانب الموضوع (وللإجابة على التساؤل الرئيسي سنقوم بالتطرق إلى النظام النقدي الدولي وسعر الصرف من خلال شرح تطور النظام النقدي الدولي وسوق الصرف بالإضافة إلى ماهية سعر الصرف ومخاطره وكيفية معالجتها ، المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعيار21) أما الجانب التطبيقي فسنتبع منهج دراسة الحالة.

أدوات الدراسة :

أما الأدوات المستعملة في الدراسة فتتمثل في :

- ✓ المسح المكتبي والغرض منه الوقوف على ما تناولته المصادر والمراجع المختلفة حول موضوع الدراسة ؛
- ✓ الاطلاع على بعض الدراسات السابقة ؛
- ✓ استخدام شبكة الانترنت؛
- ✓ الاعتماد على التقنيات المحاسبية والكمية المتعلقة استنباط وتحليل المعلومات المحاسبية والمالية؛
- ✓ توظيف أداة الملاحظة والاستنباط لدى الباحث .

صعوبات الدراسة:

- ✓ عدم توفره القدر الكافي من المعلومات لدراسة الحالة كما يجب وذلك لاعتبارها معلومات سرية من طرف بنك البركة،
- ✓ صعوبة ودقة موضوع الدراسة؛
- ✓ حداثة موضوع الدراسة والذي أسقطت دراسته على النظام المالية الجديد والذي ابتدأ تطبيقه في الجزائر خلال العامين الماضيين؛
- ✓ قصر وقت الدراسة، مما أدى بالدراسة إلى أن تكون في منطقة جغرافية محددة؛
- ✓ عدم الإلمام بمنهجية الـ IMRAD على أكمل وجه.

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث الذي هو محل الدراسة إلى فصلين و هما كالتالي :

الفصل الأول : في هذا الفصل تم التطرق إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية وقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الإجراءات المحاسبية لتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية و ترجمة القوائم المالية وذلك من خلال المحاسبة عن العملات بالعملة الأجنبية ومحاسبة تغطية سعر صرف وترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية وعرض معيار الدولي 21 ، أما البحث الثاني فقد تم التطرق إلى الدراسات التطبيقية السابقة و التي تخص المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف .

الفصل الثاني : و في هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة الميدانية التي تخص بنك الجزائر وكالة الوادي ، كذلك قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول تم التطرق فيه إلى العينة التي هي محل الدراسة وكذا تلخيص المعطيات المجمعة لهذه الدراسة، أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض النتائج المتوصل إليها وكذا تحليل هذه النتائج و مقارنتها بالفرضيات.

قائمة المحتويات

الفصل الأول: أدبيات والنظرية التطبيقية

تمهيد:

المبحث الأول: الإجراءات المحاسبية لتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية

المطلب الأول: المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية.

المطلب الثاني : محاسبة تغطية مخاطر الصرف.

المطلب الثالث: ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية.

المطلب الرابع: عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21أثار تغيرات أسعار الصرف عملات الأجنبية.

المبحث الثاني : : دراسات سابقة.

المطلب الأول: أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية

المطلب الثاني : المشاكل المحاسبية.

خاتمة الفصل.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

تمهيد:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة.

المطلب الثاني : عملية فتح وسير عملية الاعتماد المستندي والتسجيل المحاسبي للعملية بالعملة الأجنبية.

المطلب الثالث: الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل إتمام العملية الخارجية المراد تنفيذها.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للعمليات بالعملة الأجنبية في بنك البركة الجزائري وكالة الوادي .

المبحث الثاني : النتائج والمناقشات.

المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها

المطلب الثاني: المناقشة.

خلاصة الفصل.

فــهـرس المحتويات

الأهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	**رقم: الصفحة**
تمهيد:	
المبحث الأول: الإجراءات المحاسبية لتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية	
المطلب الاول: المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية.	
المطلب الثاني : محاسبة تغطية مخاطر الصرف.	
المطلب الثالث: ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية.	
المطلب الرابع: عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 21أثار تغيرات أسعار الصرف عملات الأجنبية.	
المبحث الثاني: دراسات سابقة.	
المطلب الأول:أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية.	
المطلب الثاني: المشاكل المحاسبية.	
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	**رقم الصفحة**
تمهيد:	
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة.	
المطلب الأول: الطريقة المتبعة.	
المطلب الثاني : عملية فتح وسير عملية الاعتماد المستندي والتسجيل المحاسبي للعملية بالعملة الأجنبية.	
المطلب الثالث: الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل إتمام العملية الخارجية المراد تنفيذها.	
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للعمليات بالعملة الأجنبية في بنك البركة الجزائري وكالة الوادي .	
المبحث الثاني : النتائج والمناقشات.	
المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها	
المطلب الثاني: المناقشة.	
خلاصة الفصل.	
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	
الفهرس	

فـــهـرس المحتويات

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

قائمــة المراجع

المقـدمة العـامة

الخاتمـة العامـة

الملاحق

تمهيد:

نتيجة لمتطلبات التطورات الاقتصادية عرفت الممارسة المحاسبية تغيرات جذرية ملموسة في مختلف أقطاب العالم أدت لعولمة المحاسبة. ومن أجل تقريب وتوحيد هذه الممارسات، جاءت فكرة إنشاء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية تهدف لاستعمال لغة محاسبية موحدة تتجاوز الاختلافات في تطبيق قواعد وأسس المعالجات المحاسبية، تسهل قراءة ومقارنة القوائم المالية وتزيد الثقة في المعلومات التي تحتويها لتدارك الانحرافات باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت اللازم.

عقدت المؤتمرات الدولية للمحاسبة من أجل تنظيم وتطوير علم المحاسبة وبالتالي إصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال في ظل انفتاح البورصات وأسواق المال عالمي أو استقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية.

ازدادت عمليات التجارة الدولية واتسع الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات، وأدى ذلك إلى ظهور مشكلتان محاسبيتان باستخدام العملة الأجنبية:

- المشكلة الأولى والمترتبة عن توسع المؤسسات بالاستثمار في بلدان أجنبية وهو ما يستلزم ترجمة القوائم المالية لفروعها الأجنبية عند إعداد قوائمها المالية.
- المشكلة الثانية تتمثل في كيفية المحاسبة عن العمليات الأجنبية (عمليات التصدير والاستيراد).

ومن هنا سنتناول في هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول والذي هو بعنوان الإجراءات المحاسبية لتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية والذي سنتناول فيه المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية ومحاسبة تغطية مخاطر الصرف وترجمة القوائم المالية إضافة إلى عرض المعيار الدولي رقم21 أما في المبحث الثاني يتضمن مجموعة من الدراسات السابقة.

المبحث الأول : الإجراءات المحاسبية لتسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية و ترجمة القوائم المالية

إن العلميات بالعملات الأجنبية تختلف محاسبيا عنها بالعملة المحلية، حيث تعرف العملة الأجنبية بأنها "تلك العمليات التي تتحدد قيمتها بأية عملة أخرى غير FASB وفقا للمعيار 52 الصادر عن العملة المحلية الوظيفية للشركة " أما العملة الوظيفية فهي " العملة الأساسية للبيئة الاقتصادية التي تمارس فيها الشركة نشاطها وتخلق من خلالها صافي التدفقات النقدية " وهي عادة ما تكون عملة الدولة التي تمارس الشركة داخل حدودها الإقليمية أنشطتها الاقتصادية هذا وتنشا العمليات الأجنبية حسب المعيار 21 لقيام المؤسسة بالعمليات الأجنبية التالية:

- ✓ شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية؛
- ✓ الاقتراض أو الإقراض بالعملة الأجنبية؛
- ✓ دخول المؤسسة طرفا في احد عقود الصرف الآجل غير المنفذ بعد؛
- ✓ قيام المؤسسة شراء أو بيع أصل أو سداد بعض الديون بالعملة الأجنبية.

لذا سنتناول في هذا المبحث عدة مطالب حيث يتناول المطلب الأول المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية وفيه سنتعرض للتمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة وغير المحققة إضافة إلى مداخل تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أما المطلب الثاني والذي يتناول ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية والذي يتضمن مفهوم وأهمية ترجمة القوائم المالية إضافة إلى التمييز بين عمليتي التحويل والترجمة واختيار العملة الوظيفية أو الرسمية وطرق ترجمة القوائم المالية والتي من أهمها طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية وطريقة سعر الصرف الجاري والطريقة الزمنية المؤقتة أما المطلب الثالث فيتم فيه عرض المعيار رقم 21 وذلك من خلال التطور التاريخي للمعيار والهدف منه ونطاق المعيار والتعاريف والمصطلحات الواردة فيه والاعتراف الأولي وصافي الاستثمار في منشاة أجنبية والإفصاح أما المطلب الرابع فيتضمن مناقشة المعيار 21 حسب المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول :المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية

1- التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة وغير المحققة:

يترتب على التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية مكاسب أو خسائر في التبادل، وتكون تلك المكاسب أو الخسائر محققة أو غير محققة، حيث تتمثل مكاسب أو خسائر العملة الأجنبية المحققة في الكاسب أو الخسائر التي حدثت بالفعل والتي تنتج من تبادل العملات مقابل عملة أخرى، فتلك المكاسب أو الخسائر تنتج من وجود معاملات بالعملة الأجنبية تتمثل في معاملات مخصصة بعملة بخلاف العملة المستخدمة في إعداد التقارير المالية للوحدة الاقتصادية.

أما في حالة المكاسب أو الخسائر غير المحققة فليس هناك وجود أو حدوث لأي تبادل في العملة حيث تنتج عن تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية والتي تتمثل في تحويل القيم في أرصدة حسابات الشركات التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة.

وحتى وقت قريب لم تكن المعالجة المحاسبية لمشكلة المعاملات التي تنطوي على العملات الأجنبية موحدة حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم 52 في ديسمبر 1982 بعنوان ترجمة العملات الأجنبية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وطبقته الشركات المتعددة الجنسية، ثم صدور معيار المحاسبة الدولي رقم 21 والذي أصبح ساري المفعول من جانفي 1985بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، ولذلك فقد أصبحت الشركات الدولية ملتزمة بتطبيقه على معاملاتها الدولية الخاصة بالاستيراد والتصدير المؤجل السداد وعلى تحويل البضاعة بين الفروع الخارجية والشركات التابعة بحيث يتم التعاقد حتى تاريخ شحن واستلام البضاعة في تاريخ آخر تم السداد في تاريخ ثالث في الفترة القادمة، وبلا شك سيكون سعر

الصرف مختلفا في كل تاريخ عن الآخر، ومن ثم تحدث فروق العملة أو مكاسب أو خسائر تلك المعاملات الأمر الذي يتطلب ضرورة معالجتها محاسبيا[1].

2. استخدام مدخل العملية الواحدة و مدخل المعاملة المزدوجة في تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية:

عند تسجيل العمليات بالعملات الأجنبية وضعت الاجتهادات المحاسبية مدخلين لمعالجتها إما بتسجيلها في عملية واحدة أو اعتماد التسجيل المزدوج من خلال تقسيم العملية الأصلية إلى عمليتين جزئيتين في تاريخين مختلفين ويمكن توضيح ذلك من خلال الشرح الآتي:

1.2 طريقة الصفقة الواحدة :

إن الفرق الناتج عن تحويل العملة في تاريخ السداد يستخدم في تعديل قيمة البضاعة أو القرض، ويرى مؤيدو هذه الطريقة إن المبلغ الأول الذي تم قيد العملية على أساسه هو مبلغ تقديري وأن الرقم الفعلي هو المبلغ المدفوع عند السداد، وبالتالي فهذه الطريقة تهتم بالمبلغ المدفوع فعلا أو المقبوض فعلا أكثر من اهتمامها بالمبلغ المتفق عليه في تاريخ عقد العملية أو الصفقة الخارجية.

وهذه الطريقة تعتبر طريقة تقديرية اتبعتها الشركات المتعددة الجنسية لمعالجة أرباح وخسائر فروق العملة إلى أن اصدر المعيار الأمريكي 21 بعنوان آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية و الذي بدا سريانه في أول جانفي 1985.

وتجدر الإشارة هنا إلى انه إذا كانت الشركة تقوم بإجراء إقفال للدفاتر قبل تاريخ السداد، فحسب هذا المفهوم إن الشركة في هذه الحالة لن تقوم بإعداد قيد تسوية في نهاية لفترة حتى وأن كان هناك اختلاف في سعر الصرف في ذلك التاريخ عن سعر الصرف في تاريخ الشراء ولكنها تقوم بإجراء القيود المتعلقة بتغير سعر الصرف في تاريخ السداد.

ولتوضيح المشاكل والمعالجات المحاسبية باستخدام هذه الطريقة نستعرض الحالات التالية:

- ✓ أن التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد دفعة واحدة؛
- ✓ أن التعاقد بعملة دولة ثالثة والسداد دفعة واحدة؛
- ✓ أن التعاقد بعملة الشركة المصدرة والسداد على أقساط.

وحسب هذه الطريقة تتم تسوية فروق الصرف إن وجدت في زيادة أو تخفيض المشتريات الخارجية في دفاتر المستورد إذا كان التسديد بعملة المصدر أو عملة أخرى غير عملة المستورد، أما بالنسبة للمصدر فتسوى فروق الصرف إن وجدت في زيادة أو تخفيض رقم الأعمال أي زيادة أو تخفيض المبيعات الخارجية في دفاتر المصدر إذا كان السداد بعملة المستورد أو أي عملة أخرى غير عملة المصدر[2].

2.2طريقة العمليتين المنفصلتين :

تقوم هذه الطريقة على اعتبار أن عمليتي عقد الصفقة وعملية السداد هما عمليتان منفصلتان وبناء على ذلك لا يتم اعتبار الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات العملة متعلقة بتكلفة المشتريات أو المبيعات أو القرض أو الأصل حيث أن هذه الأرباح لم تنتج من العملية الأصلية، وبالتالي لا يتم تعديل التكلفة الأصلية بأية تغيرات لاحقة لأسعار الصرف.

وحسب IAS 21 يتم تحديد سعر الصرف الجاري أثناء إجراء المعاملة أساسا للقيد والترجمة (عند التعاقد، عند السداد، عند الأقساط)، وتنص الطريقة المزدوجة على أن فروق الصرف تعد أرباحا وخسائر فعلية محققة يجب إظهارها بشكل منفصل ولا تقفل

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 ، ص- ص : 70- 71 .

[2] عادل عاشور، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و المالية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط،2006،2005، ص- ص :79-80.

في حساب المشتريات أو المبيعات الخارجية حيث تنقل في قيد مستقل إلى صافي الدخل أو الاحتياطي الخاص، فقرار المستورد أو المصدر حول مخاطر الصرف تعتبر قرار تمويل وليس قرار شراء أو بيع يتم التسجيل بالقيود التالية[1] :

المطلب الثاني :محاسبة تغطية مخاطر الصرف

انعكست حالة عدم الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبي نتيجة للتقلبات والتذبذبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج الشركات الدولية، الأمر الذي ترتب عليه ضرورة قيامها بإجراء العديد من التسويات المحاسبية لتحديد حجم مكاسبها وخسائرها سواء المحققة أو غير المحققة من عملياتها الدولية سواء الخاصة بمعاملات الاستيراد والتصدير أو الإقراض والاقتراض أو الاستثمارات الأجنبية أو المضاربة.

تقوم تلك الشركات الدولية بمحاولة حماية نفسها من الخسائر المتوقعة في المستقبل نتيجة للتقلبات والتغيرات في أسعار صرف العملات الدولية عن طريق الدخول والارتباط بعقود صرف مؤجلة في توقيت يتزامن مع إبرام عقود المعاملات بالعملة الأجنبية حتى تتجنب تلك التقلبات في أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية التي تقع في الفترة ما بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ التسوية النقدية لها، وتعرف تلك العملية بتعبير محاسبة التغطية أو التحوط .وتهدف تلك العملية بتغطية العديد من العمليات التي تقوم بها الشركات الدولية، والتي تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية واحدة لتغطية الخسائر المتوقعة في المستقبل في مقابل مصروفات وعمولات وفوائد تدفع إلى سماسرة العملات الأجنبية والمنشات المالية التي ترتبط بتلك المعاملات والتي قد تتضمن ما يلي:

- ✓ عمليات التغطية ضد مدفوعات أو مقبوضات مستقبلية بعملات أجنبية؛
- ✓ عمليات التغطية عن عقود ومقاولات بعملات أجنبية؛
- ✓ عمليات التغطية عن صافي الاستثمارات الأجنبية سواء الفروع أو شركات تابعة أجنبية؛
- ✓ عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية على العملات الأجنبية[2] .

يترتب عن هذه العمليات مكاسب أو خسائر صرف ناتجة عن تغيرات أسعار الصرف عند التسوية المالية للعملية(محققة (أو عند انتهاء السنة المالية) غير محققة) ، ويمكن تفصيل ذلك حسب تقنية التغطية المتخذة كما يلي:

1. عقود الصرف الآجلة و المستقبلية :

من اجل حماية نفسها من تذبذبات أسعار الصرف وما قد ينتج عنه من خسائر محتملة ولضمان تدفقات نقدية ثابتة تقوم بعض الشركات خاصة الدولية منها بالدخول كطرف في عقد صرف آجل . وهو عبارة عن اتفاق أو عقد قانوني يتعلق بشراء أو بيع كمية محددة من عملة أجنبية في فترة لاحقة لتغطية احتياجات الشركة في تلك الفترة ، بسعر محدد يعرف بسعر الصرف الآجل . فهي عقود آجلة تبرمها الشركة لغرض مواجهة مخاطر تقلبات أسعار الصرف للمقبوضات أو المدفوعات المستقبلية بالعملات الأجنبية التي تتعامل بها الشركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى انه غالبا ما يكون سعر الصرف الآجل لشراء عملة أجنبية اقل أو أكثر من سعر الصرف للشراء الفوري للعملة الأجنبية حيث يطلق على هذا الفرق معدل الانتشار . وفي حالة زيادة سعر الصرف الآجل عن سعر الصرف الجاري يمثل الفرق علاوة صرف وفي حالة زيادة سعر الصرف الجاري عن سعر صرف الآجل يمثل الفرق خصم الصرف . وتجدر

[1] نفس المرجع السابق ،ص- ص: 80-81.

[2] أمين السيد احمد لطفي،مرجع سابق ، ص- ص : 89-90.

الإشارة إلى اختلاف طبيعة خصم أو علاوة الصرف من حيث كونها مكسب (أرباح) أو خسارة باختلاف نوع الصفقة بيع أو شراء كما هو موضح بالشكل رقم(1) :[1]

الشكل رقم :(1) طبيعة خصم وعلاوة الصرف الآجل من جهة نظر البائع والمشتري للعملة

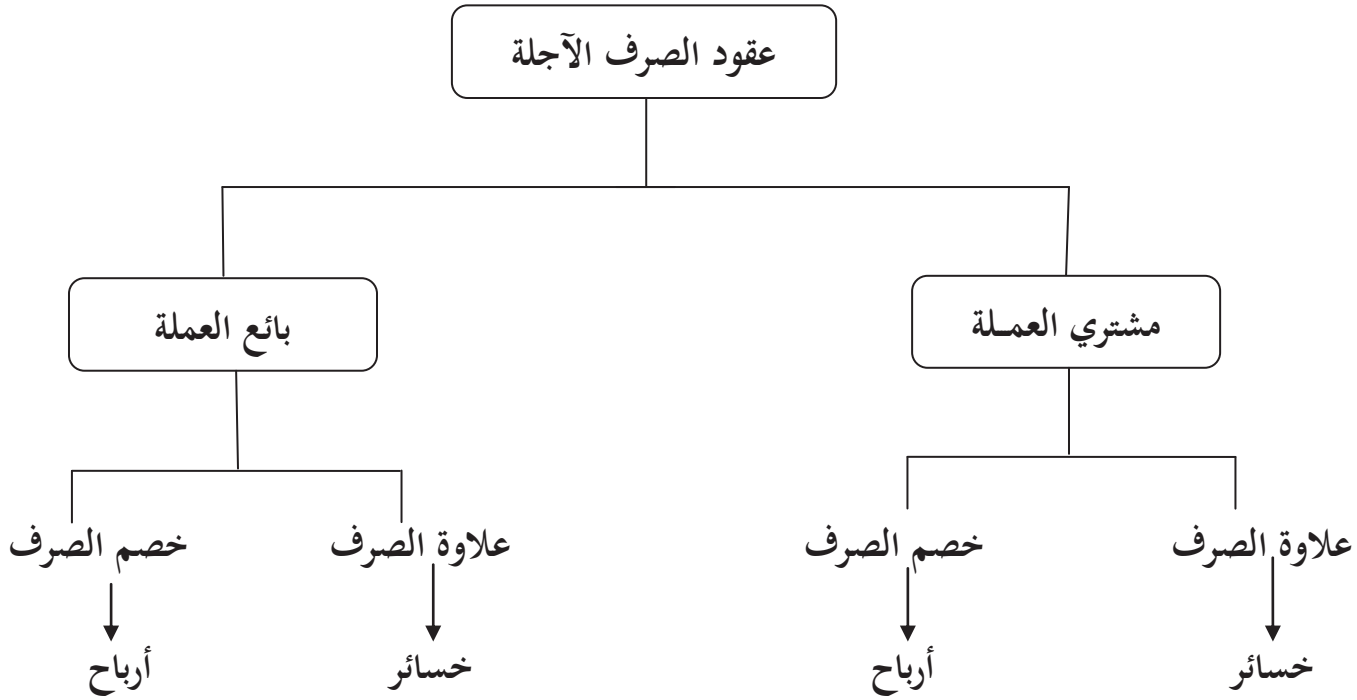

المصدر: محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية** .ايتراك للنشر و الطباعة و التوزيع، مصر، الطبعة1 ،2005،ص:522.

وبالتالي تلجأ الشركات الدولي غالبا للدخول في اتفاقيات عقود الصرف الآجلة لتجنب مخاطر الخسارة في عدة حالات، منها على سبيل المثال وجود التزامات مالية على الشركة بسداد مبالغ مالية بعملة أجنبية في فترات مستقبلية أو أن الشركة تخطط لشراء سلع أو خدمات بعملة أجنبية في فترات مستقبلية وان لدى الشركة مؤشرات تفيد بارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية في فترات السداد. الحالة الأخرى وجود مبالغ مستحقة لصالح الشركة في فترات مستقبلية وبعملة أجنبية وأن لدى الشركة مؤشرات تفيد بانخفاض أسعار صرف العملة الأجنبية في فترة التحصيل المتوقعة.

ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من أسعار الصرف في تحديد تكلفة عقود الصرف الآجلة:

- ✓ سعر الصرف الفوري (الآني) وهو السعر الجاري في تاريخ الاتفاق على الصفقة ؛
- ✓ سعر الصرف الآجل وهو سعر الصرف المتفق عليه في تاريخ السداد أو التحصيل بتاريخ تنفيذ العقد؛
- ✓ سعر الصرف الآني المتوقع وهو سعر الصرف في تاريخ تنفيذ العقد؛
- ✓ سعر الصرف الآني الحقيقي وهو سعر الصرف في تاريخ تنفيذ العقد.

قبل الدخول في عقود الصرف الآجل تحتاج الإدارة لتيم جدوى هذه العملية، هذا التقييم يقوم في الغالب على مقدار الوفر أو العائد الذي تستحقه الشركة من دخولها في عقد الصرف الآجل، ويتم قياس هذا الوفر .بمقدار الفرق بين سعر الصرف

[1] محمد مبروك ابو زيد ،المحاسبة الدولية وانعكساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والطباعة والتوزيع،مصر،الطبعة 1 ،2005 ،ص- ص : 521-522.

الآجل وسعر الصرف الآني المتوقع في تاريخ تنفيذ العقد، وحيث أن الأخير هو سعر تقديري ولا يمكن تحديده بشكل مؤكد وبالتالي فان الاختلافات المحسوبة لا يمكن الاعتماد عليها بشكل نهائي من قبل المدير المالي بالشركة في قرار الدخول أو عدم الدخول في عقد صرف آجل .ويمكن استخدام مقدار الاختلافات بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الآني الحقيقي عند تنفيذ العقد في التقييم الدقيق لقرار الدخول أو عدم الدخول في عقد صرف آجل، إلا أن نتيجة التقييم تعتبر ذات فائدة محدودة نظرا لما تتطلبه من انتظار حتى تنفيذ العقد الجديد قيمة سعر الصرف الآني الحقيقي في تاريخ تنفيذ العقد . وبالتالي قد لا يكون تحديد مقدار الوفر أو العائد هو الدافع الأساسي من وراء الدخول في عقد الصرف الآجل حيث تعتبر زيادة درجة التأكد لمقدار التدفقات النقدية احد الأهداف الرئيسية للشركة من الدخول في عقود الصرف الآجل.

2. عقود لتغطية صافي الاستثمارات الأجنبية :

السبب الثالث وراء دخول الشركات الدولية أو متعددة الجنسية في عقود صرف آجلة قد يكون لتغطية المخاطر الناتجة عن تغير أسعار الصرف على قيمة الاستثمارات بالفروع أو الوحدات التابعة الأجنبية للشركة. وبالتالي تلجا الشركات لحماية نفسها من هذه المخاطر بإبرام عقود صرف آجلة لتغطية صافي الاستثمارات الأجنبية[1] .

وتقوم فكرة العقود هذه على أن استثمارات الشركة بالدول المختلفة و المقومة بعملة أجنبية تظهر بدفاتر الشركة الأم بالمقابل لها بالعملة الرئيسية في تاريخ إعداد الحسابات الختامية، وحيث أن هذا المقابل يتغير بتغير أسعار الصرف للعملة الأجنبية مقابل العملة الرئيسية أو الوظيفية، فمن المتوقع أن تتعرض الشركة الدولية لمخاطر الخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة عملة استثماراتها الأجنبية .

كما اشرنا إحدى الطرق التي يمكن أن تستخدمها الشركات الدولية لمواجهة هذه المخاطر هو الدخول في عقد صرف اجل يترتب عليه التزام على الشركة بعملة أجنبية يقابل استثماراتها الأجنبية .حيث تعوض خسائر انخفاض قيمة عملة الاستثمارات بمكاسب انخفاض قيمة الالتزامات بالعملة الأجنبية ومن ثم يتم حماية قيمة الاستثمارات الأجنبية.

وينتج عن عقود الصرف الآجلة لتغطية مخاطر تغير أسعار الصرف على صافي قيمة الاستثمارات بالفروع أو الوحدات التابعة الأجنبية لشركة ما من ناحية، وتحديد التكاليف الإضافية التي تتحملها الشركة نظير حصولها على قروض بالعملات الأجنبية مثل المصروفات المصرفية ومصروفات الفوائد على القروض.

وقد سمح معيار المحاسبة المالية الأمريكية 52 على أن تظهر أرباح أو خسائر عقود الصرف لتغطية مخاطر تغير أسعار الصرف على صافي قيمة الاستثمارات و كذلك خصم أو علاوة الصرف في حساب مستقل بالميزانية ضمن حقوق الملكية بدلا من حساب الأرباح والخسائر .هذه معالجة تتشابه إلى حد كبير مع ما نصت عليه لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال معيارها 21على أن تظهر أرباح أو خسائر عقود الصرف لتغطية مخاطر تغير أسعار الصرف على صافي قيمة الاستثمارات في حساب مستقل بالميزانية ضمن حقوق الملكية طالما ظل حساب الاستثمار قائم، ويتم إقفال رصيد هذا الحساب في حساب الأرباح والخسائر عند التخلص من الاستثمارات[2].

[1] نفس المرجع السابق ،ص ،ص : 525،522.

[2] نفس المرجع السابق ،ص ،ص : 541،525.

المطلب الثالث :ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية

1. مفهوم وأهمية ترجمة القوائم المالية :

يدور جوهر مشكلة الترجمة، حول الحسابات الأجنبية للوحدة الاقتصادية الأجنبية، و دمجها مع الحسابات المحلية للوحدة الاقتصادية الأم .وينبع مصدر مشكلة الترجمة من الحاجة إلى تحقيق الاتساق و التوافق في وحدة القياس المستخدمة في عملية الدمج أو التوحيد .وحيث إن تعيين أكثر من قيمة لنفس الحساب، يؤدي إلى تعارض تلقائي بوجود كميات متبادلة وغير متسقة لهذا الحساب، فان الترجمة بالمعنى العام لها، تعني رفض أي إجراءات أو مقترحات، تؤدي إلى اختلاف الحسابات عند ترجمتها اختلافا كميا، يؤثر على خصائص عناصر الحسابات المرغوب في قياسها،و مما سبق يمكن تعريف الترجمة بمفهومها العام كما يلي:

1.1 مفهوم الترجمة : تعتبر الترجمة عبارة عن عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس، إلى مقاييس في نطاق نسق أو نظام آخر للقياس، وبتطبيق هذا المفهوم على عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية يمكن القول بان الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحدد بوحدات العملة الأجنبية، إلى مقاييس محددة بالعملة المحلية[1] .

وعموما تعني عملية ترجمة القوائم المالية تحويل قيم مفردات القوائم المالية بعملة أجنبية إلى قيم بالعملة المحلية أي عملة المنشاة مصدرة التقارير المالية أو بمعنى آخر عملة التقرير للمنشاة الوطنية.

وبهذا المعنى يمكن القول بان عملية ترجمة القوائم المالية تهدف إلى ما يلي:

- تحقيق الاتساق في وحدة القياس، وذلك من خلال التعبير عن مفردات القوائم المالية للمنشاة وفروعها بنفس وحدة القياس.
- تحقيق إمكانية التجميع للبيانات والمعلومات المحاسبية للمنشاة الأم و عملياتها وفروعها بالخارج.
- تسهيل إمكانية المقارنة الداخلية على مستوى عمليات وفروع المنشاة الأم، بل والمقارنة على المستوى الكلي بين المنشاة الأم والصناعة التي تنتمي إليها.
- تحقيق تجاوب الممارسة المحاسبية المالية مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة خاصة البيئة التي أصبحت تتسم بالتدويل والعولمة والتجارة الالكترونية[2] .

1- 2 **أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية** :إن مختلف القوائم المالية المعدة من طرف مختلف الفروع والشركات التابعة للشركة الأم يتم إعدادها وفقا لسياسات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة لذا وجب توحيدها في شكل قوائم موحدة تعكس المركز المالي ونتائج أعمال للشركة متعددة الجنسيات ككل، ومن ثم قدرة مستخدمي هذه القوائم من مستثمرين حاليين ومحتملين ومقرضين وموردين وسلطات حكومية وحتى العاملين فيها من اتخاذ قراراتهم على أسس صحيحة، ولا يتم ذلك طبعا إلا بإدخال تعديلات عليها وترجمتها إلى عملة ولغة الدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة الأم، وهذا تطبيقا لمعايير المحاسبة الدولية [3].

2- **التمييز بين عمليتي تحويل و ترجمة العملات الأجنبية** :تعتبر مشكلتي اختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية و معالجة فروق أسعار الصرف من ابرز المشاكل التي تثار عند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية، حيث محاسبيا قد يتم استخدام سعر الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما يكون فيصل التفرقة في المعالجة

---

[1] محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، **دراسات في قضايا و مشاكل محاسبية معاصرة**، .منشاة المعارف، الإسكندرية ،2000، ص- ص :263- 264.

[2] أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2004- 2005، ص -ص : 355 -356.

[3] شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009، ص : 79.

المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من استخدام سعر الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة قياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة، و لتوضيح التفرقة بين عمليتي إعادة القياس و بين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (2) لإبراز تلك التفرقة[1] :

الشكل رقم :(2):الفرق بين عملية إعادة القياس و الترجمة للعملة

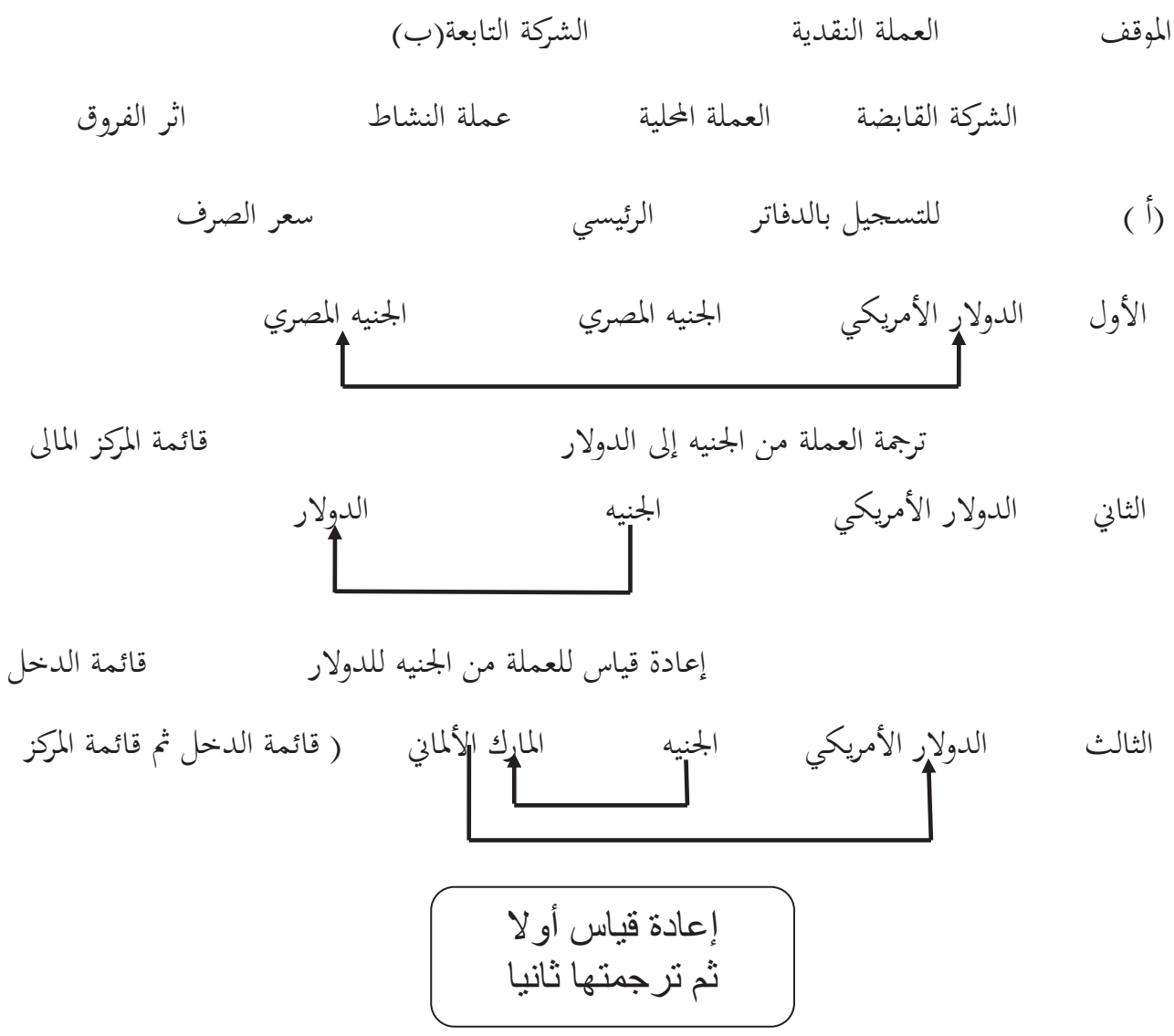

إعادة قياس أولا
ثم ترجمتها ثانيا

المصدر :أمين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 120.

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ،ص- ص : 120-121.

وعليه تظهر هناك تعقيدات محاسبية تواجه الشركات متعددة الجنسيات والتي تستثمر أموالها في العالم حيث يتعين عليها أن تقوم بالتقرير عن تلك الاستثمارات المنتشرة في العالم، يجب التقرير عن نتائج تلك الاستثمارات في قوائمها المالية الموحدة، يتجلى ذلك التعقيد في أن القوائم المالية للشركات التابعة والفروع يتم التعبير عنها بعملة البلد التي تنشط فيه، والتي يجب ترجمتها إلى عملة بلد المنشاة الأم محل التقرير[1] .

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو لماذا تتم عملية الترجمة أصلا؟ أحيانا ما تتم عملية الترجمة وعرض القوائم المالية بعملة أخرى لمساعدة قارئي ومستعملي هذه القوائم على استخدامها فمثلا إذا كان مستثمر أوروبي يريد الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية فانه يرغب في أن تعرض تلك القوائم المالية بالي ورو و ليس بالدولار . ولكن تلك الشركات المتعددة الجنسيات هي أيضا ترغب في تعرض نتائج أعمال كل فروعها وشركاتها التابعة بعملة المنشاة الأم من اجل تسهيل عملية المقارنة بين تلك النتائج، ولا يتسنى لها ذلك إلا بتلك القوائم المالية الموحدة بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فان عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة وتنشا عن عملية الترجمة مكاسب أو خسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركات التابعة بعملة دولة الشركة الأم، و لابد أن عملية الترجمة هذه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة الأم و فروعها هي كيان اقتصادي واحد .إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فان عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا انه نادرا ما تكون كذلك وذلك راجع إلى لتغير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر لأسعار صرف مختلف العملات العالمية، مما اوجب البحث عن الحلول المحاسبية العملية والصحيحة عند إجراء عملية الترجمة (وجود عدة مداخل محاسبية يمكن استعمالها عند عملية الترجمة[2]).

3. **اختيار العملة الوظيفية أو الرسمية** : لقد تم استخدام مصطلح العملة الوظيفية لأول مرة الخاص بترجمة العملة الجانبية في معيار المحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي رقم 52 بعنوان ترجمة العملة الأجنبية وقد تبنى هذا المعيار مجموعة من الأهداف تتمثل في:

– توفير معلومات بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغير في أسعار الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمؤسسة.

– عكس النتائج المحققة للشركة التابعة و الفروع و العلاقات التي بينها في قوائم مالية موحدة.

وفي ما يلي بعض المعلومات التي قدمها المعيار 52 عن الكيفية التي تختار ها المؤسسة عملتها الوظيفية و التي تجعلها عملة التعبير عن نشاطها الاقتصادي:

1 -**مؤشرات التدفقات النقدية** : وتتمثل في

- العملة الأجنبية :حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة والالتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة أساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون لها تأثير على التدفقات النقدية للشركة الأم.
- عملة الشركة الأم :تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إلا إذا كنت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والالتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر في الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة إلى إمكانية تحويلها إليها.

[1] شوقي طارق ،مرجع سابق ،ص:80.

[2] نفس المرجع السابق ،ص : 81.

2 -مؤشرات أسعار المبيعات:

- العملة الأجنبية :حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية لا تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وأن يتم تحديدها في ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية.
- عملة التقرير للشركة الأم :حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية في الأجل القصير وذلك عندما تتحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية وعن طريق الأسعار الدولية.

3- مؤشرات أسواق المبيعات:

- العملة الأجنبية :تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها الوحدة الأجنبية هي من التكاليف المحلية سواء كانت تتمثل عناصرها الرئيسية في المواد الأولية أو تكلفة اليد العاملة أو التكاليف الأخرى، ويسري هذا المفهوم حتى ولو تم استيراد بعض هذه العناصر من الخارج.
- عملة التقرير للشركة الأم :تستخدم عملة التقرير إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم عن التكاليف من الدولة التي يقع فيها مقر الشركة الأم و سواء كانت مواد أولية أو يد عاملة أو تكاليف أخرى.

4- مؤشرات التمويل:

- العملة الأجنبية :تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محليا بصفة أساسية وبحيث تكفي الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الالتزامات سواء القائم أو المتوقعة بشكل عادي.
- عملة التقرير للشركة الأم :تستخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو من احد العناصر التي تتعامل بعملة التقرير أو عندما لا تكفي الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية لتسديد جميع التزاماتها الحالية أو المتوقعة بشكل عادي دون اللجوء إلى أموال إضافية من الشركة الأم، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم بغرض التوسع فان ذلك لا يعد احد العوامل بحكم أن الأموال الناتجة من نشاط الوحدة الأجنبية كافية لسداد ذلك التمويل الإضافي.

5- مؤشرات المعاملات و الاتفاقيات المتبادلة داخل الشركة:

- العملة الأجنبية :يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفا وعندما لا توجد علاقات قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم وذلك بالرغم من اعتماد الوحدة الأجنبية على بعض الميزات التنافسية للشركة الأم مثل سمعتها و براءات الاختراع.
- عملة التقرير للشركة الأم :يتم استخدامها إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبير، وبالتالي هناك علاقات متداخلة وقوية بين الوحدة الأجنبية والشركة الأم.[1]

[1] نفس المرجع السابق ،ص – ص : 82-83.

4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية:

1.4 طريقة البنود المتداولة (غير المتداولة):

تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في مجال الترجمة وقد أقرت بموجب المعيار رقم (43) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الصادر عام 1961 م وبقي سائداً حتى عام 1973 م تاريخ صدور المعيار رقم (52) الخاص بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بترجمة القوائم المالية والذي ترك المجال حراً لاستخدام الطريقة الملائمة للترجمة ووفقاً لطريقة البنود المتداولة غير المتداولة أي وفقاً لدرجة السيولة، يتم الاسترشاد بتبويب بنود الميزانية كأساس لتحديد سعر الصرف المناسب لترجمتها بناء عليه تتم ترجمة البنود المتداولة من (الأصول والخصوم) بموجب سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية أي سعر الإقفال في حين يترجم ما يتبقى بعد ذلك منها أي (الأصول والخصوم غير المتداولة)وفقاً لأساس الصرف التاريخي لكن يعاب على هذه الطريقة أن تطبيقها يجعل القيم المترجمة لبنود الميزانية لا تعكس القيم الحقيقية لهذه البنود كمثال على ذلك فإن بند القروض طويلة الأجل باعتباره بنداً غير متداول سيترجم بسعر الصرف التاريخي ليظهر بقيمة قد تختلف كثيراً عن قيمة المبلغ الفعلي من العملة المحلية اللازمة لتسديده بتاريخ الميزانية فيما لوحدات تقلب في سعر الصرف فمثلاً لو أن الشركة التابعة(الأمريكية) كانت قد اقترضت قرضاً طويل الآجل قيمته 170 ألف مارك حين كان سعر صرف المارك/الدولار 7001مارك لكل دولار فإن هذا القرض يكون قد أثبت في دفاتر الشركة بمبلغ 100 ألف دولار وعند ترجمته بتاريخ الميزانية حيث يكون سعر المارك6001 مارك لكل دولار فسيتم ترجمته وفق السعر التاريخي بمبلغ 100 ألف دولار في حين أن الشركة لو رغبت في تسديده بذلك التاريخ لاحتاجت مثلاً إلى مبلغ 106250 دولار مما يظهر فرقاً شاسعاً بين القيمتين.[1]

2.4 طريقة البنود النقدية (غير النقدية):

وفقاً لهذه الطريقة تعامل خواص الأصول والخصوم التي تظهر بالميزانية كمعيار في اختيار معدل الصرف المناسب لترجمة القوائم المالية للشركة الأجنبية فالأصول والخصوم النقدية Monetary assets and liabilities مثلا تتم ترجمتها بموجب سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية أي سعر الإقفال في حين تتم ترجمة البنود الأخرى(البنود غير النقدية)بموجب سعر الصرف التاريخي أي سعر الصرف الذي كان سائداً بتاريخ نشوء هذه البنود فالبنود النقدية كالمدنيين تتمثل في البنود التي تتمثل بعدد محدد من الوحدات النقدية بغض النظر عما يحدث للعملة من تقلب أما البنود غير النقدية كالمخزون فهي تلك التي يتقلب عدد الوحدات النقدية الممثلة لها وفقاً لتغير قيمة العملة أي وفقاً لمعدلات التضخم وبالنسبة لعناصر قائمة الدخل فيستخدم سعر الصرف التاريخي في ترجمة بنود مصروف الاستهلاك ومصروف الإطفاء للأصول غير الملموسة طويلة الأجل أما بالنسبة لبقية بنود القائمة فتتم ترجمتها بموجب متوسط أسعار الصرف السائدة على مدار الفترة المحاسبية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معايير المحاسبة الدولية تعتمد هذه الطريقة وذلك وفقاً للفقرة (12) (IAS. No. 21)من المعيار رقم (2).

3.4 الطريقة الزمنية:

تسترشد الطريقة الزمنية في الترجمة أساس القياس Measurement basis وذلك بخلاف طريقة البنود النقدية –غير النقدية التي تسترشد بأساس التصنيف Classification basis وقد بدأ استخدام هذه الطريقة عام 1972 بموجب (21 ARS No.) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين كما أيدها(8 FASB,) الصادر عام 1975 فمثلاً بالنسبة لأصل يتم قياسه وفقاً للتكلفة فإن كما ترجمته تتم وفقاً لسعر الصرف التاريخي أما بالنسبة لأصل آخر يقاس وفقاً لقيمته الاستبدالية فإن ترجمته تتم بموجب سعر الصرف الجاري وذلك بغض النظر عن تصنيفه بين أصل متداول أو غير متداول أو بين

[1] سامي اسحق كساب، المشاكل المحاسبية المعاصرة، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة العالم الأمريكية، 2006، ص: 48.

أصل نقدي أو غير نقدي. وعلى هذا الأساس تتفق الطريقة الزمنية مع طريقة البنود النقدية غير النقدية في النتائج المتوصل إليها في ترجمة بنود الأصول وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات.

فحسب الطريقة الزمنية تترجم البنود المدرجة بسعر التكلفة بموجب سعر الصرف التاريخي في حين تترجم البنود المدرجة بالتكلفة الجارية بموجب سعر الصرف الجاري.

وفي ذلك تتفق مع طريقة البنود النقدية – غير النقدية التي تترجم البنود النقدية والمدرجة عادة بأسعارها الجارية بسعر الصرف الجاري في حين تترجم البنود غير النقدية والمدرجة عادة بأسعارها التاريخية بسعر الصرف التاريخي لكن الخلاف يظهر بين الطريقتين في حالات استثنائية تنشأ بالنسبة لبند المخزون سواء كان من البضاعة أو من الأوراق المالية وذلك لأنه أي المخزون باعتباره بنداً نقدياً يترجم دائماً بسعر الصرف الجاري وفقاً لطريقة البنود النقدية – غير النقدية في حين سيتم ترجمته بسعر الصرف الجاري وفق الطريقة الزمنية إذا كان مدرجاً بالسعر السوقي فقط أما لو كان مدرجاً بسعر التكلفة فسيترجم حينئذ وفق الطريقة الزمنية بسعر الصرف التاريخي.

لكن الطريقتين تتفقان في ترجمة بنود قائمة الدخل إذ تترجم جميع بنودها بسعر الصرف التاريخي وذلك فيما عدا مصرف استهلاك الأصول الثابتة وإخفاء الأصول غير الملموسة حيث تتم ترجمتها بسعر الصرف التاريخي.[1]

4.4 طريقة سعر الصرف الجاري:

بموجب هذه الطريقة تترجم جميع بنود الأصول والخصوم بسعر الإقفال أي سعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية أما بنود حقوق الملكية فتترجم بسعر الصرف التاريخي لتتم بعد ذلك ترجمة بنود قائمة الدخل إما بسعر الصرف الجاري أو بمتوسط سعر الصرف الجاري خلال الفترة.

ومن وجهة نظر مؤيدي هذا الطريقة فإن أكبر ميزة لها هي أن ترجمة بنود الأصول والخصوم بسعر الصرف الجاري بتاريخ الميزانية يعكس إلى حد كبير قيمها الفعلية المدرجة بها بالعملة الأجنبية في ميزانية الشركة التابعة لكن معارضيه يأخذون عليه أن ترجمة أصل ثابت أصلاً على أساس سعر التكلفة التاريخي بموجب سعر الصرف الجاري يجعل القيمة التي تظهر فيها بعد الترجمة بعيدة عن تكلفتها التاريخية مما يناقض مبدأ التكلفة التاريخية تلخيصاً لما سبق يوضح(FASB No.8) أسس ترجمة بنود الأصول والخصوم في ميزانية الشركة التابعة المعدة بالعملة الأجنبية بشكل عام على النحو التالي[2]

والجدول رقم: (01) يوضح الفروق بين الطرق الأربعة عند ترجمة عناصر الميزانية و قائمة الدخل

البيان	طريقة البنود المتداولة والغير المتداولة	طريقة النقود النقدية والغير النقدية	الطريقة الزمنية	طريقة اسعار الصرف الجارية
النقدية	**C**	**C**	**C**	**C**
حسابات المدينين	**C**	**C**	**C**	**C**
المخزون السلعي	**C**	**A**	**H**	**C**
استثمارات مالية قصيرة الأجل	**C**	**C**	**C**	**C**
استثمارات مالية طويلة الأجل	**H**	**C**	**H**	**C**
الأصول الثابتة	**H**	**H**	**H**	**C**

[1] نفس المرجع السابق ،ص، ص: 48،49.

[2] نفس المرجع السابق ،ص: 50.

الالتزامات قصيرة الأجل	C	C	C	C
الالتزامات طويلة الأجل	H	C	H	C
حقوق الملكية	H	H	H	H
مصروفات مدفوعة مقدما	C	H	C	C
إيرادات مستحقة	C	C	C	C
مصروفات مستحقة	C	C	C	C
مصروفان محصلة مقدما	C	H	C	C

C: سعر الصرف الجاري، H: سعر الصرف التاريخي، A: متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام

المصدر :شوقي طارق، **اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص:92.

المطلب الرابع :عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم:21 أثار تغيرات أسعار صرف عملات الأجنبية

1. نبذه تاريخية عن المعيار والهدف منه :

بدأ سريان هذا المعيارمنذ1983،وتم التعديل في 1993 للمرة الأولى ثم في 2003 للمرة الثانية (23)[1].

1-1. الهدف:

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية ما يلي:

- ✓ تحديد أسعار الصرف التي يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية؛
- ✓ كيفية الاعتراف بالأثر المالي لفروق سعر الصرف في القوائم المالية[2].

2. المشكلة:

إن المشكلة الأساسية الواجب معالجتها هي تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف .

3. النطاق:

يجب أن يطبق هذا المعيار في :

- ✓ المحاسبة عن المعاملات بالعملات الأجنبية .
- ✓ ترجمة القوائم المالية للعمليات المالية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد الكلي أو النسبي أو بطريقة الملكية.

[1] شوقي طارق، مرجع سابق ،ص :93.

[2] طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ج 1 ، 2006، ص :510.

4. تعاريف[1]:

إن تطبيق هذا المعيار يتطلب توضيح المصطلحات المستخدمة التالية :

* **المنشأة الأجنبية** : هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقرير تتم نشاطاتها في بلد غير بلد المنشأة معدة التقرير.

وكذلك المنشأة الأجنبية التي تكون نشاطاتها ليست جزء ا مكملا لنشاطات المنشأة معدة التقرير.

* **عملة التقرير** : هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية .
* **العملة الأجنبية** : هي عملة عدا عملة التقرير للمنشأة .
* **سعر الصرف** : هو معدل التبادل بين عملتين .
* **فرق سعر الصرف** : هو الفرق الناتج عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة
* **سعر الإغلاق** : هو سعر الصرف بتاريخ الميزانية العمومية .
* **صافي الاستثمار في منشأة أجنبية** : هو حصة المنشأة معدة التقرير في صافي أصول المنشأة الأجنبية .
* **البنود النقدية** : هي أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد .
* **القيمة العادلة** : هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام ما بين أطراف مطلقة وراغبة التعامل على أساس تجاري حر

5. المعاملات بالعملة الأجنبية : (الاعتراف الأولي)[2].

المعاملة بالعملة الأجنبية هي معاملة محددة أو تتطلب التسوية بعملة أجنبية وهي تنشأ عن قيام المنشأة بما يلي:

- ✓ شراء أو بيع سلع أو خدمات أسعارها محددة بعملة أجنبية ؛
- ✓ إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ المستحقة لها أو عليها محددة بعملة أجنبية؛
- ✓ إجراء عقد تبادل عملة أجنبية هي طرفا فيه (غير منجز) بعد ؛
- ✓ تمتلك أو تتخلص من أصول وكذلك تسدد التزامات محددة بعملة أجنبية .

1.5 المعالجة المحاسبية :

يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بينها وبين عملة التقرير بتاريخ المعاملة .

الأساس أن يشار إلى سعر الصرف بتاريخ المعاملة ولكن ولأسباب عملية يجوز – وهذا غالباً ما يتم – استخدام معدل صرف تقريبي للمعدل الفعلي بتاريخ العملية على سبيل المثال متوسط المعدل للأسبوع أو الشهر لكافة المعاملات في كل عملة أجنبية خلال تلك الفترة .

ولكن إذا كانت معدلات الصرف تتغير بشكل كبير جدا فإن استخدام متوسط الفترة قد يكون غير موثوق به .

2.5 تقديم التقرير في تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة : (المعالجة المحاسبية)

1.2.5 في تاريخ كل ميزانية عمومية :

- ✓ يجب التقرير عن البنود النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال .

---

[1] إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، **http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=803** ، **تصفح الموقع في 17/04/2013.ساعة 00.30.**

[2] إسماعيل إسماعيل، نفس الموقع، **تصفح الموقع في 17/04/2013.ساعة 00.30.**

- ✓ يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة.
- ✓ يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالقيمة العادلة والمحددة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم .

* بموجب المعيار المحاسبي (39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس .

يجب قياس كافة الموجودات المالية بمقدار القيمة العادلة فيما عدا ما يلي التي يجب تسجيلها بمقدار التكلفة على أن تكون خاضعة لاختبار انخفاض القيمة :

1 –القروض والذمم المدينة التي أحدثتها المنشأة والتي هي غير محتفظ بها للمتاجرة .

2 –الاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجباريا والتي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق .

3 –الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به (تقتصر على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج في السوق) .

2.2.5 الاعتراف بفرو قات الصرف :

إن فروقات الصرف الناشئة عن تسوية بنود نقدية أو عند التقرير عن بنود نقدية للمنشأة بمعدلات صرف مختلفة عن تلك التي سبق وأن سجلت بها أوليا خلال الفترة أو تم التقرير عنها في قوائم مالية سابقة ، يجب الاعتراف بها كدخل أو كمصروف في تلك الفترة التي نشأت فيها .

6. صافي الاستثمار في منشأة أجنبية :

*حيث يجب تصنيف فروقات الصرف الناشئة عن البند النقدي الذي يشكل في جوهره جزء من صافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية (حقوق مالكين) في القوائم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار حيث يجب عندئذ الاعتراف بها كدخل أو مصروف .

ونفس المعالجة تتم بالنسبة لفروقات الصرف الناشئة عن التزام بالعملة الأجنبية تمت المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار المنشأة في منشأة أجنبية (أي أيضا كحقوق مالكين) حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار .

" سيتم التعرض للتحوط ضمن المعيار المحاسبي (39) الأدوات المالية – الاعتراف والقياس "

* يمكن أن تنتج فروقات الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد لعملة ولا يوجد وسائل عملية للتحوط ضدها وحيث أنها تؤثر على التزامات لم تتم تسويتها وتنشأ مباشرة عن تملك حديث لأصل مسعر بعملة أجنبية .

يجب شمول مثل هذه الفروق في القيمة المسجلة للأصل المرتبط بها شريطة أن لا تزيد القيمة المسجلة المعدلة على الأقل عن تكلفة الاستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد من بيع أو استخدام الأصل .

- ✓ **القوائم المالية للعمليات الأجنبية :**

تعتمد الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية لعملية أجنبية على طريقة تمويل وتشغيل العملية بالنسبة للمنشأة معدة التقرير . لهذا الغرض تصنف العمليات الأجنبية كعمليات أجنبية مكملة لعمليات المنشأة معدة التقرير أو كمنشأة أجنبية .

- **المنشأة الأجنبية :**

هناك مؤشرات تساعد في الدلالة على أن العمليات الأجنبية تعتبر منشأة أجنبية وهي :

- ✓ إذا كانت النشاطات الأجنبية تتم بدرجة عالية من الاستقلالية عن عمليات المنشأة معدة التقرير رغم إمكانية تحكم المنشأة معدة التقرير بالنشاطات الأجنبية؛
- ✓ العمليات مع المنشأة معدة التقرير لا تشكل نسبة عالية من نشاطات العملية الأجنبية ؛
- ✓ يجري تمويل نشاطات العملية الأجنبية بشكل رئيسي من عملياتها الخاصة أو من الاقتراض المحلي وليس من المنشأة معدة التقرير ؛
- ✓ يتم بشكل رئيسي دفع أو سداد تكاليف العمل والمواد والأجزاء الأخرى لمنتجات أو خدمات العملية الأجنبية بالعملة المحلية وليس بعملة المنشأة معدة التقرير ؛
- ✓ التدفقات النقدية للمنشأة معدة التقرير معزولة عن النشاطات اليومية للعمليات الأجنبية وليست متأثرة مباشرة بنشاطاتها .

- **المعالجة المحاسبية :**

يجب على المنشأة معدة التقرير استخدام الإجراءات التالية عند ترجمة القوائم المالية للمنشأة الأجنبية لإدماجها في قوائمها المالية :

- ✓ ترجمة الأصول والالتزامات النقدية منها وغير نقدية للمنشأة الأجنبية بسعر الإقفال .
- ✓ ترجمة بنود الدخل والمصاريف للمنشأة الأجنبية حسب أسعار الصرف بتواريخ العمليات، ما عدا إذا كانت المنشأة الأجنبية تضع تقاريرها بعملة اقتصاد عالي التضخم ، حيث في هذه الحالة يجب ترجمة بنود الدخل والمصاريف بسعر الإقفال .
- ✓ يجب تصنيف كافة فروقات الصرف الناتجة كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار .

➢ **مع ضرورة مراعاة ما يلي :**

1 -لأسباب عملية يجري غالبا استخدام سعر تقريبي لأسعار الصرف الفعلية ، على سبيل المثال يستخدم سعر متوسط للفترة لترجمة بنود الدخل والمصاريف للعملية الأجنبية .

2 -عندما يتم توحيد المنشأة الأجنبية غير المملوكة بالكامل ، فإن فروقات الصرف المتجمعة الناتجة عن الترجمة والتي تعزى لحقوق الأقلية يتم تخصيصها والتقرير عنها كجزء من حقوق الأقلية في الميزانية العمومية الموحدة .

3 -يجب إعادة بيان القوائم المالية للمنشأة الأجنبية التي تعد تقاريرها بعملة اقتصاد مرتفع التضخم بموجب المعيار المحاسبي (29التقرير المالي) في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع قبل أن يجري ترجمتها إلى عملة التقرير للمنشأة معدة التقرير . وعندما يتوقف الاقتصاد عن كونه مرتفع التضخم وتتوقف المنشأة الأجنبية عن إعداد وعرض القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي (29) فإنه يجب أن تستخدم المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية بتاريخ التوقف كتكلفة تاريخية للترجمة إلى عملة التقرير للمنشأة نفسها .

- ✓ **العمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات المنشأة معدة التقرير :**

يتم القيام بالعمليات الأجنبية المكملة لعمليات المنشأة معدة التقرير على أنها امتداد لعملياتها .

على سبيل المثال : قد تكون العمليات الأجنبية فقط لبيع بضائع مستوردة من المنشأة معدة التقرير وإرسال المتحصلات للمنشأة في مثل هذه الحالات يكون للتغير في سعر الصرف بين عملة التقرير وعملة البلد الذي تتم فيه العمليات الأجنبية تأثير فوري على التدفقات النقدية من عمليات المنشأة معدة التقرير. و لذلك يؤثر التغير في سعر الصرف على البنود النقدية الإفرادية المحتفظ بها في العمليات الأجنبية وليس صافي استثمار المنشأة معدة التقرير في تلك العمليات.

- **المعالجة المحاسبية :**

بالنسبة للقوائم المالية للعمليات الأجنبية التي تعتبر مكملة لعمليات المنشأة معدة التقارير يجب أن يتم ترجمتها باستخدام المعايير والإجراءات الواردة سابقا كما لو أن المعاملات في العمليات الأجنبية تخص المنشأة معدة التقرير نفسها .

أي يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بها بعملة التقرير ، بالمبلغ الناتج عن ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة .

- **التخلص من المنشأة الأجنبية :**

عند التخلص من المنشأة الأجنبية فإنه يجب الاعتراف بالمبلغ المتجمع لفروقات الصرف المؤجلة التي تعود لتلك المنشأة الأجنبية كدخل أو مصروفات في نفس الفترة التي يتم الاعتراف بها في المكسب أو الخسارة من التخلص.

7. التغير في تصنيف العمليات الأجنبية :

عند حدوث تغيير في تصنيف العمليات الأجنبية فإنه يجب تطبيق إجراءات الترجمة المناسبة للتصنيف المعدل من تاريخ التغير في التصنيف .

يمكن أن يؤدي التغير في طريقة تمويل العمليات الأجنبية أو تشغيلها بالنسبة للمنشأة معدة التقرير إلى تغير في تصنيف تلك العملية الأجنبية . عندما يجري إعادة تصنيف عملية أجنبية مكملة لعمليات المنشأة معدة التقرير كمنشأة أجنبية ، فإن فروقات الصرف الناشئة عن ترجمة الأصول غير النقدية بتاريخ إعادة التصنيف يجب أن تصنف ضمن حقوق الملكية . وعندما يعاد تصنيف منشأة أجنبية كعملية أجنبية مكملة لعملية المنشأة معدة التقرير، فإن المبالغ المترجمة للبنود غير النقدية بتاريخ التغيير تعامل كتكاليف تاريخية لتلك البنود في فترة التغير والفترات اللاحقة . إن فروقات الصرف التي تم تأجيلها لا يعترف بها كدخل أو مصاريف حتى يتم التخلص من العملية .

1.7 الآثار الضريبية لفروق صرف العملات:

يمكن أن تكون مكاسب وخسائر ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية وفروقات الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية آثار ضريبية مصاحبة تجري المحاسبة عنها بموجب المعيار المحاسبي الدولي (12) المحاسبة عن ضرائب الدخل.

2.7 الإفصاح :

على المنشأة أن تفصح عن:

أولا:

- مبلغ فروقات الصرف المشمولة في صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها.
- مبلغ فروقات الصرف الناشئة خلال الفترة والمشمولة ضمن المبلغ المسجل لأصل بموجب المعالجة البديلة المسموح بها (فروقات الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد للعملة حيث يجب شمول مثل هذه الفروق في القيمة المسجلة للأصل المرتبط بها) كما مر معنا.

ثانياً:

عندما تختلف عملة التقدير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المنشأة، فإنه يجب الإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة. كما يجب الإفصاح عن سبب أي تغير في عملة التقرير.

ثالثاً:

عندما يكون هناك تغير في تصنيف عملة أجنبية مهمة، يجب على المنشأة أن تفصح عن:

- طبيعة التغير في التصنيف.
- سبب التغير.
- تأثير التغير في التصنيف على حقوق الملكية.
- التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كما لو أن التغير في التصنيف قد حدث في بداية أقدم فترة معروضة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المطلب الأول: أثار تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية

1. دراسة(شوقي طارق .2009)

يهدف الموضوع إلى أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا وذلك بتقديم رأي المحاسبة الدولية والتطرق لبعض الممارسات المحاسبية الحالية لبعض الدول ومحاولة تحليلها وأجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة، وحيث ركزت هذه الدراسة على الجانب النظري للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف ونحن سوف نركز على الجانب التقني المحاسبي للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية. ومن أهم نتائج الدراسة أن القوائم المالية تتأثر بالمشاكل المحاسبية الدولية المعاصرة ومن بين تلك المشكلات المحاسبة على التضخم حيث أنا استخدام التكاليف التاريخية في إطار المحاسبة التقليدية يؤدي إلى إظهار أرقام المحاسبية المظللة غير مطابقة للواقع في القوائم المالية ، وتواجه المحاسب مهمة البحث عن حلول لمواجهة المشكلة انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية من أهم التوصيات

- لبد من العامل على زيادة الثقافة المحاسبية من اجل فهم اكبر قوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات، من طرف المستثمرين وصناع القرارات
- إدراج مقاييس المحاسبة الدولية الذي يعتبر من أهم الفروع المحاسبية ضمن مناهج الدراسة لطلبة المحاسبة

2. دراسة (عادل عاشور،2006)

تناولت المحاسبة الدولية بما فيها التوحيد المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية ولقد تم التركيز على ذكر وشرح مجموعة من المعايير التي تخص موضوع الدراسة بما فيها المعيار الدولي رقم 21 إضافة إلى التركيز على النظم المحاسبية وتحليل القوائم المالية ومن ثم تطبيق المعايير التي تم التعرض لها أثناء الدراسة.

ومن أهم النتائج الدراسة أن أهمية الحصول على معلومات شفافة صحيحة وتتمتع بالمصداقية اللازمة والدقة المطلوبة تعتبر من الأسس التي يبني عليها التغير وبالتالي فإن المعلومات المحاسبية والمالية تزداد أهمية، خاصة في مجال ترشيد القرارات وتحسين العملية التسيرية وذلك من خلال التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة والمتمثلة في القوائم المالية بأنواعها بالإضافة إلى الجداول الملحقة والتوضيحات وبعض التقارير المقدمة إلى الجهات المعنية.ومن أهم التوصيات

- ✓ يجب إرفاق القوائم المالية المقدمة للمستخدمين الخارجين بالإيضاحات اللازمة خاصة والاقتصاد الجزائري يشهد تحولات جذرية بتوجه المؤسسات العمومية الجزائرية نحو الخوصصة.
- ✓ في حالة تبني مخطط محاسبي جديد يعتمد على المعايير الدولية، أو أن تعتمد المعايير المحاسبية الدولية مباشرة فإنه يجب على الهيئات المكلفة أن توفر الشروط التالية :

- توفر شروط التأهيل المهني الدولي فمن يقوم باستخدام المخطط المحاسبي الجديد أو المعايير المحاسبية الدولية أثناء عملية إعداد القوائم المالية وكذلك فمن يقومون بمراجعتها من مدققين؛
- توفر الهيئات المهنية على تأهيل الذين يقومون بإعداد القوائم المالية (المحاسبين) وتأهيل الذين يقومون بمراجعتها (المدققين) ؛
- توفر تلك الجهات التي تتأكد من استمرارية توفر عنصر التأهيل اللازم فمن يعدون القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وفمن يقومون بتدقيق تلك البيانات وفق معايير التدقيق الدولية .

3. دراسة (السعيد عناني،2005.2006)

حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى أسعار الصرف بما فيها سوق الصرف وأنظمة الصرف ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على خطر الصرف في المؤسسة وكيفية تغطيته وتسييره، وتم التطرق إلى مختلف الجهود التي حاولت تفسير وتحديد أسعار الصرف كذلك توضيح الجوانب المتعلقة بالصرف وسياساته مع محاولة الاعتماد على بعض الجداول والإشكال الهندسية التي تعتبر محاولة للتبسيط وتوضيح طبيعة موضوع الدراسة .

المطلب الثاني: المشاكل المحاسبية.

1. دراسة (سامي اسحق كساب ،2006)

وتتمثل أهمية الدراسة في ضمان الارتقاء بعلم المحاسبة لكي يستجيب لمتطلبات التطورات المستجدة في دنيا الأعمال، حيث يمكن تطوير الممارسات المحاسبية وفقاً للظواهر والأحداث التي فرضت نفسها على المحاسبة وألزمتها بأن تطور أساليبها وطرقها في مجال القياس والإفصاح في اتجاه يكفل حل المشاكل المحاسبية التي أفرزتها تلك الأحداث، وتتجلى الحاجة للدراسة في ضرورة الإلمام بالممارسات المحاسبية المتقدمة حيث أن فلسفة الدراسة هي ثقافية بحته، وذلك حتى نتمكن من الانصهار في بوتقة الاقتصاد العالمي المتقدم. وجاء من خلال البحث كيف تتم يهدف الوقوف على الممارسات المحاسبية المتقدمة في الحالات التالية:

- ✓ المحاسبة عن العملات الأجنبية؛
- ✓ المحاسبة عن فروقات أسعار الصرف؛
- ✓ المحاسبة لعقود الإيجار واندماج الشركات وإعداد القوائم المالية الموحدة؛
- ✓ المحاسبة للعمليات المتبادلة داخل المجموعة.

ومن أهم النتائج الدراسة حيث أن من أهم مقومات ارتقاء المحاسبة وضمان استمراريتها كعلم اجتماعي هو قدرتها الدائمة على الاستجابة لمتطلبات التطورات المستجدة في دنيا الأعمال.

ومن أهم التوصيات بتجميع تلك الممارسات المحاسبية المتقدمة التي تعرضت لها وتدوينها وطبعها ونشرها لكي يستفيد منها من سبق أن تم تحديدهم كمستفيد ون من البحث.

2. دراسة (سمية زيرار وبشير الزعبي وطالب عوض 1970– 2004)

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2004.1970. لتحقيق هذا الهدف تم تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليًا والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك(Cointegration)، وتمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات.

ومن خلال هذه المنهجية تم قياس المرونة طويلة الأجل للصادرات بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي والدخل حيث بلغت(1.529) و (0.123)على التوالي . أما مرونة المستوردات بالنسبة لكل من سعر الصرف الحقيقي والدخل فقد بلغت (0.217) و (0.876)على التوالي . أما بالنسبة للحساب الجاري فقد بلغت المرونة بالنسبة لسعر الصرف 0.773) (في حين إن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري . وتشير نتائج الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار.

وتهدف الدراسة إلى تقييم اثر تخفيض قيمة الدينار في الميزان التجاري . ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم:

- ✓ تقدير دوال الصادرات والمستوردات والميزان التجاري؛
- ✓ تحليل الآثار الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار على الميزان التجاري.

ومن أهم نتائج الدراسة فقد أوصت بالاهتمام بزيادة قدرات الموارد البشرية والمادية لزيادة الإنتاج المحلي وتنويع وتحسين جودته، من أجل خلق وضع تنافسي أفضل، ولجلب الطلب العالمي على المنتجات الجزائرية وتشجيع الصادرات من السلع عالية المرونة السعرية من غير المحروقات والسلع الأولية.

ومن أهم التوصيات الدراسة

1- بما أن المرونة الدخلية للمستوردات عالية وتعكس الطلب على السلع الأجنبية، فإن الدراسة توصي بزيادة الإنتاج المحلي وتنويعه وتحسين جودته لخلق وضع تنافسي من حيث الجودة والأسعار وذلك لتحويل الطلب المحلي نحو المنتجات المحلية ولتقليل المستوردات، وبالتالي تقليل عجز الميزان الجاري.

2- بما أن حوالي 95 ٪ من صادرات الجزائر هي من المحروقات التي يتجه معظمها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي والالتزام بشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالإضافة إلى الشراكة الأورو متوسطية، توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه سلعيا وجغرافيًا وعدم الاعتماد على المحروقات والمواد الأولية فقط.

خلاصة الفصل:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة الكثير من التطورات في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية حيث ازدادت العمليات التجارية الخارجية التي أصبحت لا تؤمن بالحدود السياسية بل تبحث عن فرص الاستثمار في كل الدول والتي تتوفر على مختلف موارد الإنتاج الضرورية، و بالتالي أثرت هذه المعاملات على الممارسة المحاسبية لكل الدول، فالشركة متعددة الجنسية التي تطبق نظاما محاسبيا تبعا لنظام الدولة التي يوجد بها مقرها الرئيسي وجدت صعوبة في توحيد قوائمها المالية مع فروعها التابعة لها في دول أخرى ومن هنا ظهرت الحاجة إلى المحاسبة الدولية ومنها إلى التوحيد المحاسبي فقد عقدت المجالس واللقاءات وهذا ما تجسد في إنشاء هيئة معايير المحاسبة الدولية والتي تطورت في ما بعد وأصبحت مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي تولى عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

لقد تناولت المعايير المحاسبية الدولية الكثير من المشكلات والقضايا المحاسبية التي تعاني منها المحاسبة ومنها مشكلة التعاملات الأجنبية والتي تشكل موضوعا ذو أهمية بالغة مما له اثر على الوضعية المالية للمؤسسات من خلال البحث عن الكيفية المثلى للمعالجة المحاسبية لفروقات الناتجة عن التغيرات في الصرف وكذا طرق ترجمة بنود عناصر القوائم المالية التي يتم إعداد من خلالها القوائم المالية الموحدة للشركات المتعددة الجنسية لذا بعد محاولات المحاسبة الدولية لحل المشكل و بعد إصدار المعايير المحاسبية الدولية فقد تم اقتراح المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي والذي نص على ترجمة بنود الميزانية بسعر صرف الإقفال أي (تاريخ إعدادها) وسعر الصرف لتاريخ العلاقة، و تسجيل الفرق المحصل عليه من الترجمة ضمن حسابات حقوق الملكية إما دائنا أو مدينا حسب الحالة.

ولمعرفة الأثر الذي يحدثه إتباع أو اعتماد هذه المعايير المحاسبية الدولية كان لزاما علينا دراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك البركة وكالة الوادي والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

استنادا إلى ما جاء في الجانب النظري و تدعيما لمعلوماتنا اخترنا بنك البركة الجزائري وكالة الوادي لمزاولة الدراسة التطبيقية باعتبار انه يقوم بتسيير العمليات الخارجية أي العمليات التي تتم بعملات أجنبية وباعتبار أن الموضوع يصب في هذا السياق، إذ أنها مؤسسة مالية خاصة.

وقد تم اختيارها لإعطاء نظرة مفصلة عن كيفية المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية وأدوات تغطية أخطار الصرف وما الإجراءات التي عليها اتخاذها لذلك لبلوغ أهدافها وللقيام بهذه الدراسة قمنا بتقسيم العمل إلى مبحثين:

حيث المبحث الأول والذي هو بعنوان عموميات حول بنك البركة الجزائري ولكالة الوادي بما فيها من تعريف وأهداف وتقديم الوكالة المستقبلة والهيكل التنظيمي الخاص بها ، أما المبحث الثاني والذي هو تحت عنوان عملية فتح وسير عملية الاعتماد المستندي والتسجيل المحاسبي للعملية بالعملة الأجنبية والذي يتناول سير عملية فتح الاعتماد المستندي بما فيها من توطين وتنفيذ لهاته العملية، إضافة إلى الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل إتمام العملية الخارجية المراد تنفيذها والتسجيل المحاسبي لأرباح و خسائر الصرف.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

1. اختيار مجتمع الدراسة و العينة :

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسة التي تعمل في مجال قطاع البنوك في ولاية الوادي وقد تمت هذه الدراسة من 25 أبريل إلى 25 مايو 2013 .

في هذه الدراسة قد اختار البحث مؤسسة ماليه خاصة تمثل في بنك البركة وكالة الوادي والذي حيث تقع هذه المؤسسة وسط مدينة الوادي في حي 5 جويلية 1962.

تم اختيار قطاع البنوك الاجراء هذه الدراسة لأنه يحتوي على واحدة خاصة بالعمولات وسعر الصرف التي تساعد على الربط بين المشتري وبائع العملة في الداخل والخارج.

2. تلخيص المعطيات المجمعة :

يقع بنك البركة في ولاية الوادي في عاصمة الولاية وهو من بنوك حديثة النشأة تأسس سنة 2011 يبلغ عدد الموظفين بنك البركة 12 عامل في مختلف المستويات كما يحتوي على خمس مصالح رئيسيه وهي على التالي :

مصلحة الصندوق، مصلحة الاستغلال، مصلحة الإدارة والوسائل، مصلحة القروض، مصلحة المنازعات، فمن مهام بنك البركة كما يلي:

- تقديم القروض لشباب بدون فوائد؛
- منح فرص لكافة أفراد المجتمع من الاستفادة من السكن.

المطلب الثاني: عملية فتح و سير عملية الاعتماد المستندي و التسجيل المحاسبي للعملية بالعملة الأجنبية.

من بين العمليات التي يقوم بها البنك هي فتح الاعتماد المستندي، و في إطار التعامل بين المورد و العميل يتم إبرام عقد بيع وفق شروط معينة و الاتفاق الأهم يكون عن وسيلة الدفع، و الوسيلة التي يجدها أكثر ضمانا و سرعة هي الاعتماد المستندي لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العمليات التي يقوم بها بنك البركة، و ذلك بالتطرق إلى أربعة مطالب حيث سنتناول في المطلب الأول التوطين البنكي والمطلب الثاني فتح الاعتماد المستندي تنفيذه و تصفيته.

1. التوطين البنكي:

إن عملية سير الاعتماد المستندي تخضع إلى عدة مراحل و التي تبدأ بتوجيه العميل إلى البنك التابع له لاتخاذ الإجراءات الأولية قبل فتح الاعتماد و المتمثل في عملية التوطين.

إن عملية التوطين البنكي هي خطوة سابقة تتخذ مهما كانت تقنية الدفع المستعملة في إطار العمليات التجارية.

- **التوطين** : هي عملية تحديد اسم البنك الضامن، رقم حساب العميل، و طبيعة البضاعة. وتسير هذه العملية هذه العملية بتقدم العميل لبنكه مرفقا بفاتورة شكلية، و كذلك تقديم الوثائق التالية:
  - ✓ نسخة طبق الأصل مصادق عليها من السجل التجاري؛
  - ✓ الترقيم الجبائي؛
  - ✓ طلب فتح ملف التوطين؛
  - ✓ بالمقابل يتحصل العميل على استمارة محدد فيها المعلومات التي تهم البنك ملئها و يقدمها مرفقة بالفاتورة الشكلية؛
  - ✓ يبقى ملف التوطين قائما لمدة 06 أشهر و يحتفظ به البنك لمدة 05 سنوات، بعد هذه المدة تنقله إلى الأرشيف.

2. فتح الاعتماد المستندي تنفيذه و تصفيته:

1.2 فتح الاعتماد المستندي :

يشرع البنك في فتح الاعتماد بعد أن يملي العميل استمارة طلب الفتح و التي تحتوي على المعلومات التالية:

- ✓ اسم و عنوان صاحب الأمر بالفتح.
- ✓ نمط الاعتماد المستندي المختار أي هل هو:
  - اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء و مؤكد.
  - اعتماد مستندي قابل للإلغاء و مؤكد[1] .

ملاحظة :الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لم يعد قابل للاستعمال نظرا لقلة الضمانات التي يقدمها.

- ✓ اسم بنك المستفيد؛
- ✓ اسم المستفيد من الاعتماد؛
- ✓ مبلغ القرض؛
- ✓ اجل الاستحقاق (مدة تاريخ الاستحقاق و تاريخ تقديم الوثائق لا يتعدى 21 يوما)؛
- ✓ تحديد كيفية استعمال الاعتماد بالدفع – بالقبول – بالمفاوضة؛
- ✓ قاعدة البيوع الدولية المستعملة مثل :FOB
- ✓ تحديد الوثائق الواجب تقديمها مقابل الدفع؛
- ✓ تحديد نوع و كمية السلعة المرسلة أو موضوع الإرسال؛
- ✓ تحديد رقم الفاتورة أو العقد حسب الحالة؛
- ✓ تحديد اسم و مكان الشحن :ميناء أو مطار؛
- ✓ تحديد اسم الاتجاه أو التفريغ :ميناء أو مطار؛
- ✓ الإرسال الجزئي :مقبول أو ممنوع.
- ✓ الإرسال المتقطع :مقبول أو ممنوع.
- ✓ بيانات أو إجراءات خاصة:
  - تكاليف و نفقات خارج بلد المشتري هل هي على عاتق البائع أو المشتري.
  - قيمة الرسوم الجمركية.

بعد ملء الاستمارة و قيام البنك بفتح الاعتماد متأكدا قبل ذلك من الحساب، يرسل البنك إشعارا لبنك المصدر لفتح الاعتماد قيمة الرسوم الجمركية.

بعد ملئ الاستمارة و قيام البنك بفتح الاعتماد متأكدا قبل ذلك من الحساب، يرسل البنك إشعارا لبنك المصدر لفتح الاعتماد المستندي لصالحه، عندئذ البنك فاتح الاعتماد لحساب تكلفة الفتح لتحديد المبلغ الذي سيخصم من الحساب.
في حالة ما إذا طلب العميل تغييرا ما أو تعديلا فيما يخص الوثائق أو هناك تكاليف أخرى يحسبها البنك تضاف لتكلفة الفتح تسمى :تكاليف التعديل.

[1] مقابلة، مكلف بمصلحة التجارة الخارجيه، يوم 2013/04/29، على الساعه 15:00.

2.2 تنفيذ الاعتماد المستندي و تصفيته :

تتم عملية تنفيذ الاعتماد المستندي بعد أن يتحصل بنك المصدر من المصدر على الوثائق و التأكد من صحتها، و يتم التنفيذ بعد ذلك حسب شكل الدفع المتفق عليه أي إما بالدفع من طرف البنك أو بقبول ورقة تجارية أو بالتفاوض.[1]

وتعتبر عملية تصفية المرحلة الأخيرة وفيه يتحصل البائع على المبلغ من طرف بنك الإشعار بعد استلام هذا الأخير للوثائق اللازمة و إرسالها لبنك المشتري بدوره يسدد لبنك الإشعار.

بعد أن يتحصل بنك المشتري على الوثائق المطلوبة عند الفتح يقوم أيضا بدفع تكاليف أخرى متعلقة بتسليم الوثائق للمشتري وتسمى : تكاليف مخصوصة من اجل الحصول على الوثائق.

3.2 تكاليف الاعتماد المستندي :

أن البنك يحصل على عمولة من أي عملية يقوم بها ، وفي حالة الاعتماد المستندي هناك تكاليف يقتطعها البنك من حساب العميل و تتمثل هذه التكاليف في:

- ✓ **تكاليف الفتح** : عندما يلجا العميل إلى بنكه لفتح الاعتماد المستندي، يقوم البنك بتحديد المبلغ الذي سيخصم و طريقة حساب هذه التكلفة تكون كالتالي:

المبلغ الإجمالي للصفقة ×سعر الصرف

المبلغ بالدينار×عمولة البنك 0,625 ٪

العمولة بالدينار + عمولة ثابتة + تكاليف السويفت 1000 دج

المجموع ×نسبة الرسم على القيمة المضافة 17٪

قمة الرسم + المجموع×المبلغ المخصوم 4000 دج

- ✓ **تكاليف التعديل** :كما ذكرنا سابقا في حالة وجود تعديل أو تغيير هناك تكاليف إضافية تخصم من حساب العميل، و تحسب هذه التكاليف كما يلي:

عمولة ثابتة + تكاليف سويفت

المجموع + قيمة الرسم 17 ٪ + عمولات ثابتة 1500 دج + سويفت = المبلغ المخصوم.

- ✓ **تكاليف التصفية** : تدعى كذلك تكاليف مخصومة مقابل الحصول على الوثائق و تحسب كما يلي:

عمولة ثابتة× نسبة 17 ٪ + عمولة ثابتة 35000 دج على الأقل = المبلغ المخصوم

4.2 مخطط يبين سير عملية الاعتماد المستندي:

من خلال ما سبق يمكن تلخيص عملية الاعتماد المستندي في ما يلي:

- ✓ إقامة عقد بين البائع و المشتري؛
- ✓ يتوجه المشتري لبنكه للقيام بعملية التوطين البنكي؛
- ✓ المشتري يقوم بملأ استمارة طلب الفتح؛
- ✓ بنك المشتري يشرع في فتح الاعتماد؛
- ✓ يرسل بنك المشتري إشعارا للبنك المصدر يعلمه بفتح الاعتماد لصالحه؛[2]

[1] مقابلة، مكلف بمصلحة التجارة الخارجيه، يوم 2013/04/29، على الساعه 15:00.

[2] مقابلة، مكلف بمصلحة التجارة الخارجيه، يوم 2013/04/29، على الساعه 15:00.

- ✓ يرسل المصدر الوثائق اللازمة لبنكه؛
- ✓ بنك المصدر يرسل هذه الوثائق لبنك المستورد؛
- ✓ يدفع بنك المستورد مبلغ الصفقة لبنك المستورد؛
- ✓ و أخيرا بنك المدر يدفع للمصدر.

و يمكن توضيح هذه المراحل في المخطط التالي:

الشكل رقم :(1) مخطط يبين سير عملية الاعتماد المستندي

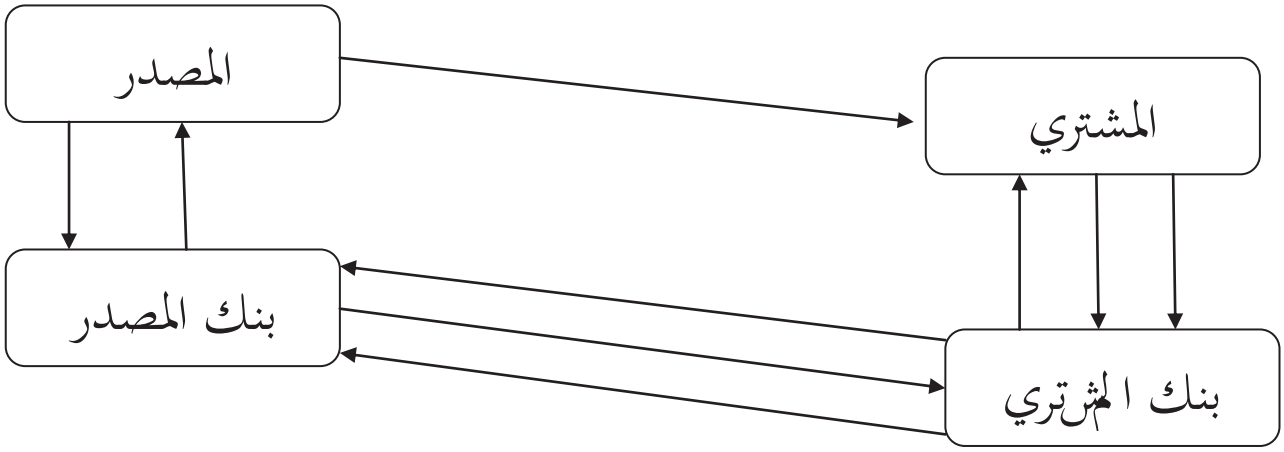

المصدر :من إعداد الطالب بناءا على معلومات مقدمة من الوكالة

المطلب الثالث: الإجراءات التي تتم خلال قيام العميل إتمام العملية الخارجية المراد تنفيذها.

1. عملية الفتح :

مشتري جزائري يرغب في استيراد بضاعة لأجل ذلك اتصل بالمورد بعد الاتفاق على العقد و على الاعتماد المستندي كوسيلة دفع يتقدم المشتري الجزائري إلى بنكه وهو بنك البركة الجزائري لفتح الاعتماد المستندي لفائدة البائع وذلك بموجب طلب و الفاتورة الشكلية طلب فتح الاعتماد انظر الملحق رقم : في هذه الحالة يتضمن المعلومات التالية:

- ✓ طبيعة الاعتماد : غير قابل للإلغاء ومؤكد؛
- ✓ بنك البائع؛
- ✓ المستفيد : المورد(البائع)؛
- ✓ مبلغ الصفقة.....
- ✓ آجال الاستحقاق.....
- ✓ تاريخ تقديم الوثائق.....
- ✓ تاريخ الموافقة.....
- ✓ كيفية استعمال الاعتماد بالدفع عند الاطلاع؛
- ✓ قاعدة البيع الدولية؛
- ✓ الوثائق الواجب تقديمها مقابل الدفع :

- شهادة المنشأ محررة من طرف الغرفة التجارية الدولية؛
- 06 نسخ من الفاتورة التجارية؛
- سند الشحن؛
- وثيقة المواصفات و الوزن؛

- ✓ تحديد نوع وكمية السلع المرسلة؛
- ✓ الفاتورة الشكلية رقم .....: بتاريخ.....
- ✓ مكان الشحن : ميناء بلد البائع؛
- ✓ مكان التفريغ : ميناء الجزائر؛
- ✓ إرسال جزائي : ممنوع؛
- ✓ إرسال متقطع : ممنوع؛

-**معلومات** خاصة : التكاليف و النفقات على عاتق صاحب الأمر بالفتح (المشتري الجزائري).

2. فتح الاعتماد و الدراسة والإعلام :

و تمر هذه المرحلة بجزأين و هما:

1.2 **فتح الاعتماد** :انطلاقا من طلب الفتح يتأكد بنك البركة الجزائري من مطابقة المعلومات المقدمة من طرف العميل للعقد، وهذا قبل أن يضع على الفاتورة الشكلية ختم التوطين.

بعد ذلك يقوم بفتح اعتماد، وذلك بنسخ طلب الفتح على نموذج يسمى 700mtويرسله عن طريق نظام سويفت لبنك البائع هذا الأخير الذي يبلغ عمليه بفتح الاعتماد المستندي لفائدته لدى بنك البركة الجزائري من قبل زبونه المشتري الجزائري.

2.2 الدراسة والإعلام:

بعدما يبلغ البائع بفتح الاعتماد يستلم طلب الفتح وعليه أن يدرسه بشكل دقيق. كذا يقع على عاتق البائع الإعلام الفوري ل:

- ✓ القائم بالعبور(الحجز –النقل).
- ✓ شركة التامين(المخاطر المراد تغطيتها)
- ✓ مصلحة الإرسال (احترام المواعيد المتفق عليها)

الانجاز الحسن للاعتماد المستندي يتوقف على الدراسات الدقيقة للوثائق عند تقديمها للبنك، وبعد جمع كل الوثائق التي يرسلها البائع لبنكه بعد أن يكون قد أرسل آلات موضوع العقد.

بعد استلام بنك البائع للوثائق والتحقق منها:

- ✓ هل هي كاملة.
- ✓ هل ظاهريا صحيحة (أي هل هي مزورة، بها أخطاء فادحة)
- ✓ هل هي مطابقة مع شروط الاعتماد المستندي

عند مطابقة هذه الوثائق فان بنك البائع يدفع لعميله مبلغ الصفقة ليعوضه ذلك بنك البركة الجزائري وهو المصدر للاعتماد.

3. التسوية وسحب البضاعة وتكاليف الاعتماد المستندي و المعالجة المحاسبية لأرباح و خسائر الصرف:

عندما يرسل البنك الأجنبي (بنك البائع) الوثائق الكاملة لبنك البركة الجزائري، يقوم هذا الأخير بفحص تلك الوثائق ومدى مطابقتها مع العقد، وعند مطابقتها يعوض بنك البائع من قبل بنك البركة الجزائري الذي بدوره يحصل على التعويض بالاقتطاع مع رصيد المشتري الجزائري مع التنازل لفائدته عن الوثائق وذلك بتظهير سند الشحن الأصلي حتى يتسنى للمشتري الحصول على بضاعته.

عندما يتقدم المشتري إلى الميناء ليتسلم بضاعته يجب أن يكون مصحوبا بالإشعار الذي أرسل إليه لإنذاره بوصول البضاعة، وكذا سند الشحن الأصلي المظهر، عندما يدفع المشتري الأعباء الواقعة عليه ويدفع حقوقه الجمركية ويسحب بضاعته[1].

[1] مقابلة، مكلف بمصلحة التجارة الخارجيه، يوم 2013/05/05، على الساعه 15:00.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لعمليات بالعملة الأجنبية في بنك البركة الجزائري وكالة الوادي

نظرا للمعلومات الخاصة و التي يعتبرها البنك سرية لذا فانه لم يتم إعطائنا أي معلومات مهمة و خاصة بالدراسة التطبيقية ما عدا بعض نماذج أسعار الصرف الشهرية لعام 2011 إضافة إلى بعض المبالغ الشفاهية أي بدون وثائق ذات مصداقية الخاصة ببعض العمليات الخارجية التي تمت بعملات أجنبية خاصة الفواتير و الوثائق المتعلقة بإجراءات العملية الخارجية و لذا استعنا ببعض الحالات النظرية و الأمثلة التطبيقية لبعض العمليات الخارجية التي تمت بعملات أجنبية و ذلك لمعالجتها و ذلك لمعالجتها محاسبيا وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم21 .

سنتطرق إلى أربع عمليات تختلف كل عملية عن أخرى في طريقة السداد و عملة السداد.

الحالة : 01 و هي تسديد قيمة الصفقة بعملة المصدر دفعة واحدة

قامت إحدى الشركات الجزائرية في03 - 01-2011 بشراء بضاعة من احد الموردين بأوروبا مقابل 200000 € (سعر الصرف هو1 € = 102,7986 دج) ، (انظر الملحق رقم 1)

على أن يتم التسديد في28 -02 - 2011(سعر الصرف 1 € = 99,3305 دج) ، (انظر الملحق رقم 2).

فما هي المعالجة المحاسبية لهاته العملية؟

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
مدين	**دائن**	**في 2011.01.03**		
380		من ح/ مشتريات بضاعة	20559720	
44563		ح/ رسوم قابله للاسترجاع	3495152,4	
	401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		24054872,4
		شراء بضاعة من الخارج على الحساب		
30		من ح/ بضاعة	20559720	
	380	إلى ح/ مشتريات بضاعة		20559720
		دخول بضاعة للمخازن		
		في 2011.02.28		
401		من ح/ مورد السلع والخدمات	24054872,4	
	512	إلى ح/ البنك		23243337
	766	ح/ أرباح الصرف		811535,4
		تسديد قيمة البضاعة		

نفس الحالة السابقة مع نفس العميل لكن كانت العملية الموالية شراء مواد أولية من أوروبا بقيمة 150000€ بتاريخ 30-01-2011 أي نفس سعر الصرف السابق 1€ =102,7986دج ولكن تاريخ التسديد كان في 29-04-2011 (سعر الصرف 1€=104,8882دج)، (أنظر الملحق رقم 3).

رقم الحساب		البيـــان	مدين	دائن
مدين	دائن	**في 03-01-2011**		
381		من ح/ مشتريات مواد اوليه	15419790	
44563		من ح/ رسوم قابله الاسترجاع	2621364,3	
	401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		18041154,3
		شراء مواد اوليه من الخارج على الحساب		
31		من ح/ مواد اوليه	15419790	
	381	إلى ح/ مشتريات مواد اوليه		15419790
		دخول بضاعه للمخازن		
		في 2011.04.29		
401		من ح/ موردو السلع والخدمات	18041154,3	
666		من ح/ خسائر الصرف	366724,8	
	512	إلى ح/ البنك		18407879,1
		تسديد قيمة البضاعه		

ملاحظة :بالنسبة لمدخل المعاملة الواحدة والمعاملة المزدوجة في الجزائر هو مدخل واحد إذ لا فرق بينهما أما بالنسبة لبعض الدول الأخرى فهناك فرق في تسجيل فروقات الصرف بالنسبة لمدخل المعاملة الواحدة مثلا مصر في مدخل المعاملة الواحد لا يتم الاعتراف بفروقات الصرف على أنها ربح صرف أو خسارة صرف وإنما تسجل في حساب المشتريات مدين أو دائن حسب الحالة أي تعتبرها مصاريف مرسملة.

الحالة 02:

اشترى عميل بضاعة من الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك في 31-08-2011 (سعر الصرف 1$ = 71,4488دج)، (انظر الملحق رقم 4) . وكان تاريخ السداد في 30-12-2011 (سعر الصرف 1$ = 75,6305دج)، (انظر الملحق رقم 5). وكان ثمن البضاعة 100000$.

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
مدين	دائن	**في 31-08-2011**		
381		من ح/ مشتريات بضاعه	7144880	
44563		من ح/ رسوم قابله الاسترجاع	1214629,6	
	401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		8359509,6
		شراء بضاعه من الخارج على الحساب		
30		من ح/ بضاعه	7144880	
	380	إلى ح/ مشتريات بضاعه		7144880
		دخول بضاعه للمخازن		
		في 2011.12.30		
401		من ح/ موردو السلع والخدمات	8359509,6	
666		من ح/ خسائر الصرف	489258,9	
	512	إلى ح/ البنك		8848768,5
		تسديد قيمة البضاعه		

الحالة 03: وهي التسديد بعملة دولة ثالثة أي لا عملة المستورد و لا عملة المصدر

قامت إحدى الشركات الجزائرية باستيراد إحدى السلع الأجنبية من الصين في تاريخ29-04-2011 وكان السديد بالدولار في 03-01-2012 وكانت قيمة الصفقة 2000000$ علما أن سعر الصرف كان على النحو التالي :

في 29-04-2011 : 1$ = 70,8077دج (انظر الملحق رقم 3) = 55,2344 ¥

في 03-01-2011 : 1$ = 75,6305دج (انظر الملحق رقم 6) = 53,1222 ¥

الحل:

ملاحظة: في الحالات السابقة يتأثر سوى المستورد بفروقات الصرف أما بالنسبة لهذه الحالة فأن المصدر أيضا يتأثر بفروق الصرف لذا سيكون التسجيل بالنسبة للطرفين .

بالنسبة للمستورد الوحدة: دج

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
مدين	دائن			
		في 2011.04.29		
380		من ح/ مشتريات بضاعه	141615400	
44563		من ح/ رسوم قابلة الاسترجاع	24074618	
	401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		165690018
		شراء بضاعه من الخارج على الحساب		
30		من ح/ بضاعه	141615400	
	380	إلى ح/ مشتريات بضاعه		141615400
		دخول بضاعه إلى المخازن		
		في 2012.01.03		
401		من ح/ موردو السلع والخدمات	165690018	
666		من ح/ خسائر الصرف	11285352	
	512	إلى ح/ البنك		176975370
		تسديد قيمة البضاعه		

بالنسبة للمصدر الوحدة : هي الين¥

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
		في 2011.04.29		
411		من ح/ العملاء	129248496	
	700	إلى ح/ مبيعات بضاعه		18779696
	4457	إلى ح/ رسوم على المبيعات		110468800
		بيع بضاعه إلى الخارج على الحساب		
600		من ح/ بضاعه مستهلكه	110468800	
	30	إلى ح/ بضاعه		110468800
		في2012.12.03		
512		من ح/ البنك	124305948	
666		من ح/ خسائر الصرف	4942548	
	411	إلى ح/ العملاء		129248496
		تسديد قيمة البضاعه		

نفس الحالة السابقة لكن التسديد بعد تاريخ إعداد الميزانية والذي كان في 02-01-2012 حيث كان سعر الصرف 1$ = 73,8239دج (انظر الملحق رقم 7)

يكون التسجيل المحاسبي في هذه الحالة كما يلي:

نفس القيود السابقة إضافة إلى القيد الآتي يكون في تاريخ إعداد الميزانية:

بالنسبة للمستورد **الوحدة : دج**

رقم الحساب		البيان	مدين	دائن
مدين	دائن	**في 2011.12.02**		
666		من ح/ خسائر الصرف	6032400	
	401	إلى ح/ موردو السلع والخدمات		6032400
		الخسارة الناتجه عن سعر الصرف في تاريخ اعداد الميزانيه أي قبل التسديد		

وعند الانتهاء من التسجيل المحاسبي لجميع العمليات السابقة يتم إقفال خسائر وأرباح ترجمة العملة في حساب أرباح خسائر الفترة بالقيد التالي:

من ح /أرباح وخسائر الفترة

إلى ح /خسائر الصرف

هذا في حالة الخسارة والعكس تماما في حالة الربح.

ملاحظة 1: في حالة سداد العملية بالأقساط أو تحصيلها يتم احتسابها من خلال ترجمة المبلغ المستحق بالكامل بالعملة المحلية لكل قسط في تاريخ استحقاقه حيث يتم اعتبار كل قسط مستقل عن الآخر.

ملاحظة 2: تم المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق كما رأينا سابقا و يكمن الاختلافSCF بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية أنها لا تستعمل أرقام الحسابات في التسجيلات المحاسبية.

المبحث الثاني:نتائج ومناقشة.

المطلب الاول : النتائج المتوصل إليها

بعد الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تأثر القوائم المالية من التسجيلات المحاسبية بما يمس قائمة الدخل.
2. نقص الإفصاح والشفافية عن القوائم المالية داخل المؤسسة محل الدراسة .
3. لابد على المؤسسة أن تكسب ميزه تنافسية لمحافظة على قوتها .
4. تطوير أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .
5. إقراض البنك للمؤسسات الصناعية العامة منها أو خاصة .
6. يعتبر النظام النقدي مجموعة الميكانيزمات والتطبيقات العملية التي تمكن من تحويل الصرف وذلك من خلال سوق النقد.
7. هناك فرق ناتج عن تغيرات أسعار الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسديد.
8. بحسب المعيار الدولي رقم 21 يتم اعتبار الفرق الناتج عن تغيرات أسعار الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسديد إما دخلا أو مصروفا.

المطلب الثاني : المناقشة

في ضوء الإطار الذي تمت فيه الدراسة وتحليل البيانات و اختبار الفرضيات تم التوصل إلى النقاط التالية:

1. من خلال الحالات العملية السابقة يظهر مدى تأثر القوائم المالية من التسجيلات المحاسبية وهذا يمس قائمة الدخل، وعليه فإن المؤسسات التي لها تعاملات تجارية مع الخارج و تتأثر بشكل كبير جدا إذا كان حجم تعاملاتها ضخما وتأثر العملة المستخدمة مقابل عملة الدولة المتعامل معها.
2. إن المؤسسة دراسة الحالة ينقصها الإفصاح والشفافية عن القوائم المالية لذا فانه قانونا لدى جميع المتعاملين الاقتصاديين الحق في الاطلاع على جميع القوائم المالية للاستفادة منها.
3. يوجد العديد من العوامل التي تساعد في كسب الميزة التنافسية و التي تتمثل في نقاط القوة التي تكتسبها المؤسسة، ومن هذه العوامل نجد:
   - ✓ موقع مؤسسة الجيد داخل الولاية؛
   - ✓ تنوع في معاملاتها البنكية؛
   - ✓ توفير الطلبات لدى المتعاملين معهم في الوقت المحدد؛
   - ✓ التميز المؤسسة بالقروض الحسنة التي تساعد المجتمع من القروض بدون فائدة؛
   - ✓ منح فرص لكافة أفراد المجتمع من الاستفادة من السكن.
4. تطور البنك أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جداولها الاقتصادية والاجتماعية.
5. تقوم بنك البركة بإقراض المؤسسات الصناعية العامة منها أو الخاصة لكسب عملائها لأنه يعمل حسب مبدأ سير البنوك الإسلامية،ويكون اللجوء إلى الفوائد ممنوع أدى بهذه الأخيرة إلى توسيع عملياتها.
6. يعد سوق النقد من أضخم وأهم الأسواق المالية في العالم، حيث أن أنماط التعامل فيه تختلف عن باقي الأسواق، فهو وسيلة لسد حاجيات الأعوان الاقتصادية من العملات الصعبة، وكذا مكان لتحديد قيمة كل العملات الأجنبية المختلفة ولقد كانت

الأزمة المالية العالمية من بين الأسباب التي أدت إلى تطور سوق النقد أي العمليات الخارجية، وذلك عن طريق زيادة في حجم مبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي (عمليات التصدير والاستيراد) .

7. ففي ما يخص المؤسسات التي لها تعاملات بالعملة الأجنبية والتي ينتج عنها تغيرات أسعار الصرف ما بين تاريخ العملية وتاريخ السداد وما لها من آثار على حساباتها فمنهم من لا يعترف بالفرق الناتج باعتباره غير حقيقي فلا يأخذ إجراء محاسبي اتجاهه ولكن الواقع يثبت أن هناك فرقا ناتجا عن هذا التغير إذ تسدد المؤسسة مبلغا أقل أو اكبر من المعترف به في التسجيل الأولي عند تاريخ إبرام الصفقة.

8. حسب المعيار 21 يتم اعتبار هذا الفرق اما دخلا أو مصروفا حسب الحالة وذلك بعدما يتم التقرير عن مختلف البنود المكونه للقوائم المالية (التي لم تسوى لغاية تاريخ إعداد الميزانية) :

- ✓ بالنسبة للبنود النقدية وفي تاريخ إعداد الميزانية يتم الاعتراف بها باستخدام سعر صرف الإقفال
- ✓ بالنسبة للبنود غير النقدية والمسجلة بالتكلفة التاريخية تسجل باستخدام سعر صرف تاريخ المعاملة.
- ✓ بالنسبة للبنود غير النفدية والمسجلة بالقيم العادلة تسجل استخدام سعر الصرف السائد عند تاريخ تحديد تلك القيم .

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق إلى الدراسة الميدانية للحالة، ولقد قام الباحث بمقارنة النتائج المتوصل إليها بالفرضيات المطروحة سابقا و أخيرا نرجو أن نكون قد وفقنا في الربط و إعطاء نظرة شاملة عن المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق SCF و التي يستمد اغلب معاييره من المعايير المحاسبية الدولية، المعيار IAS/ 21 في بنك البركة الجزائري وكالة الوادي، كما يمكن ألا نضع حد لهذه الدراسة بل نفتح المجال لزملائنا الطلبة والباحثين القادمين لمتابعة الدراسة والبحث أكثر في موضوع المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية فهو موضوع واسع مهما كانت دراسته فلا يمكن الإلمام بجميع جوانبه.

قائمة الأشـكال

الفصل الأول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	طبيعة الخصم وعلاوة الصرف الآجل من جهة نظر البائع والمشتري للعملة	9
2	الفرق بين عملية إعادة القياس وترجمة العملة	12
الفصل الثاني	**عنوان الشكل**	**رقم الصفحة**
1	مخطط يبين سير عملية الاعتماد المستندي	32

قائمة الجداول

الفصل الأول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح الفروق بين الطرق الأربعة عند ترجمة عناصر الميزانية وقائمة الدخل	16

قائمة الكتب:

- **باللغة العربية :**

1. أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، المحاسبة المالية المتقدمة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، طبعة 2004- 2005.
2. أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية و الشركات متعددة الجنسيات ، الدار الجامعية، الإسكندرية2004.
3. طارق عبد العال حماد،موسوعة معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ج1 ، 2006.
4. محمد عباس بدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، **دراسات في قضايا و مشاكل محاسبية معاصرة**، .منشاة المعارف، الإسكندرية ،2000.
5. محمد مبروك ابو زيد ،المحاسبة الدولية وانعكساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والطباعة والتوزيع،مصر،الطبعة1 ،2005.

- **رسائل الماجستير:**

1. سامي اسحق كساب، المشاكل المحاسبية المعاصرة، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة العالم الأمريكية2006.
2. شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009.
3. عادل عاشور، اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و المالية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط،2006،2005.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. إسماعيل إسماعيل، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=803 .